مستخلصات أعمال

المؤتمر الدولي الرابع لجامعة بنى سويف بالاشتراك مع اتحاد الجامعات العربية
حـول
"دور مؤسسات الأعمال الخاصة والمجتمع المدني في رفعة الشعوب وتقدمها"

برعـايـة

أ.د. حسام عيسى	نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي
أ.د. أحمد البرعي	وزير التضامن الاجتماعي
أ.د. سلطان أبو عرابي	أمين عام إتحاد الجامعات العربية
المستشار/ محمد مجدي البتيتي	محافظ بنى سويف
رئيس المؤتمر	
أ.د/ أمين لطفى	رئيس الجامعة
أمين عام المؤتمر	
أ.د/ رابح رتيب بسطا	نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
مقرر المؤتمر	
أ.د/ طريف شوقى فرج	نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا

والمنعقد

بقاعة الاحتفالات الكبرى (إهاب إسماعيل) بجامعة بني سويف

وذلك في الفترة من ١٨ـ ١٩ فبراير ٢٠١٤م

إعداد وتقديم
د/ رحاب يوسف

لجنة الدعاية والإعلان

د/ رحاب فايز أحمد	مدرس بكلية الآداب ، (مدير مشروع المكتبة الرقمية بالجامعة)
إدارة العلاقات العامة	

اللجنة العلمية

أ.د/ مصطفى عبدالجواد	وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا
أ.د/ ماجد سيد أحمد	وكيل كلية العلوم لشئون خدمة المجتمع
أ.د/ محمد عبد العزيز	الأستاذ بكلية الآداب ورئيس تحرير مجلة البيئة والمجتمع
أ.د/ هشام عبد الحميد	الأستاذ بكلية الآداب
د/ رحاب فايز أحمد	مدرس بكلية الآداب ، (مدير مشروع المكتبة الرقمية بالجامعة)

لجنة الاستقبال

أ.د/ جوده مبروك	وكيل كلية الآداب لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
د/ تهاني وليم	مدرس بكلية الهندسة – جامعة بنى سويف
د/ إيهاب أمين	المدير التنفيذي لجمعية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لجنة المعرض

أ/ سلامة سعد نصر	وكيل وزارة التضامن ببنى سويف
د/ تهاني وليم	مدرس بكلية الهندسة – جامعة بنى سويف
د/ مرفت عبد القادر	مدرس بكلية التمريض

لجنه التوصيات

أ.د/ محمد عبد العزيز	الأستاذ بكلية الآداب ورئيس تحرير مجلة البيئة والمجتمع
أ.د/ أحمد ممدوح الشريف	وكيل كلية الطب البيطري لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

اللجنة الماليه والإدارية

أ.د/ ماجد سيد أحمد	وكيل كلية العلوم لشئون خدمة المجتمع
أ. د/ السيد عبد الجواد	أستاذ بكلية الطب البيطرى جامعة بنى سويف
د/ مرفت عبد القادر	مدرس بكلية التمريض
م/ أسامة الشافعى	مدير عام إدارة البيئة بالمحافظة

للمراسلات والتواصل د. رحاب يوسف

البريد الإلكتروني: dr.rehab.yousef@art.bsu.edu.eg

كلمة الأستاذ الدكتور/ أمين لطفي
رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر

في الواقع أن اختيار موضوع المؤتمر الدولي الرابع للجامعة هذا العام صادفه التوفيق، وله دلالة هامة بل قصوى في هذه الآونة بالذات التي تتطبع فيها الحكومات على كافة أشكالها إلى الدور المأمول لمؤسسات الأعمال الخاصة والمجتمع المدني في رفعة الشعوب وتقدمها حيث أن هذه المؤسسات تعد الشرائح الكبرى من المجتمع وعليها التزام تجاه المجتمعات التي تعيس فيها، ولعل أهم هذه الالتزامات هو المساهمة في رفعة الشعوب وتقدمها.

ومما لاشك فيه أيضا أن مشاركة اتحاد الجامعات العربية لنا في مؤتمراتنا الدولية فيه دعم كبير للجامعة ويعمل على زيادة أواصر الترابط والتلاحم بين الجامعات العربية في سبيل تقدم الجامعات وتحقيق أفضل خدمات للمجتمعات المحيطة بها.

والحقيقة التي يجب أن أؤكد عليها هنا أيضا أن محاور المؤتمر تم إعدادها بعناية فائقة لتتلائم والأهداف السامية للمؤتمر، لكل ذلك فإنني أتوجه بخالص الشكر والتقدير لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة على كل ذلك وأيضا ما يقوم به في سبيل تلاحم الجامعة مع ا لمجتمع بل يذهب إلى أبعد من ذلك بمحاولة التلاحم بين الجامعة والمجتمعات العربية المختلفة عن طريق التواصل مع الجامعات العربية.

لذلك فإنني أتمنى لهذا المؤتمر كل النجاح والتوفيق وأن نخرج منه بتوصيات هامة تساعد على تقدم الشعوب ورفعتها وأنني اقترح بعض التوصيات الهامة والتي أرى أهمية إضافتها للتوصيات وأوجزها فيما يلي:

أولا: ضرورة توجيه نظر مؤسسات الأعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تقدم الشعوب ورفعتها تجاه قضايا : حل مشكلات الفقر والبطالة والأمية وتسرب التعليم والصحة والبحث العلمي والتعليم العالي، لأن هناك تقصير في إداراتها لذلك الدور وعدم تقديم المساهمة الفاعلة للقيام بمسئوليتها الاجتماعية في ذلك الشأن.

تقديم وتنظيم مبادرات تزيد من دور تلك المؤسسات الاجتماعية في حماية البيئة والرعاية الصحية والتعليمية وغيرها من الفرص التي تساعد على زيادة فرص العمل وتحقيق النتيجة.

ثانيا: تخصيص صندوق بإعتبار المسئولية الاجتماعية والبيئية لتلك المؤسسات انه أهم آليات تفعيل مثل تلك المؤسسات في مجال مسئوليتها الاجتماعية ومردودها.

ثالثا: تأهيل وتوعية تلك المؤسسات وتوجيهها إلى ضرورة القضاء بمسئولياتها الاجتماعية بدلا من مجرد النظرة القاصرة التي تقوم على مبدأ المنافع المتبادلة والسلوك القانوني والاختلاف بين تلك المؤسسات والمجتمعات التي تعمل فيها وتتأثر بأنشطتها.

كلمة الأستاذ الدكتور/ رابح رتيب بسطا
نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع
وتنمية البيئة
وأمين عام المؤتمر

يسعدني ويشرفني اقامة المؤتمر الدولي الرابع لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة بني سويف بالاشتراك مع اتحاد الجامعات العربية حول موضوع من اهم الموضوعات المثارة علي الساحتين المحلية والدولية وهو موضوع (دور مؤسسات الاعمال الخاصة والمجتمع المدني في رفعة الشعوب وتقدمها) حيث حرصت كل الحرص منذ ان شرفت بتولي مسئولية قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة علي اقامة هذا المؤتمر الدولي كل عام ، وكما نحرص بصفه عامه علي ربط الجامعه بالمجتمع المحيط بها والتفكير الدائم في كل ما يمكن ان يعود علي الجامعة بالفائدة المجتمعيه ، وكذا ما يمكن ان تحققه الجامعه من فوائد ومزايا تسهم في نهضة المجتمع وتقدمه وتعمل علي ترابطه وتماسكه ، ومن هنا كانت فكرة هذا المؤتمر هذا العام بهدف ابراز الدور الهام لرجال الاعمال في الاقتصاد وأهمية مؤسسات الاعمال الخاصة في التقدم الاقتصادي ورفعة الشعوب ونهضتها ، كذلك بهدف اظهار دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمه الفعالة في تقدم الشعوب ورفعتها، ودورها في المساهمه مع الحكومات لخدمة المجتمعات وتقدمها، والعلاقات التبادلية بين مؤسسات الاعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني وذلك انه من المعروف بل من المؤكد ان الحكومات لا تستطيع بمفردها ان تقوم بكل ما يحتاجه المجتمع والمواطنين بل آن الأوان لكي تتبوأ مؤسسات الاعمال الخاصة والمجتمع المدني دورها المأمول في مساعدة الحكومات والوقوف الي جانبها في رفعة الشعوب وتقدمها .

لذلك فان هذا المؤتمر الهام سوف يناقش علي مدار ست جلسات ما يقرب من خمس وأربعين بحثاً وورقة عمل (وهذا ما لم يحدث في أي مؤتمر من المؤتمرات) كلها تدور حول المحاور التسعه التي حددها المؤتمر وهي :-

١. دور رجال الاعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٢. دور مؤسسات الاعمال الخاصة في رفعه الشعوب وتقدمها .
٣. دور القطاع الخاص في التقدم الاقتصادي

٤. دور مؤسسات المجتمع المدني في التقدم الاقتصادي والرخاء الاجتماعي للمجتمعات .
٥. دور مؤسسات المجتمع المدني في التعاون مع الحكومات لرفعة شعوبها وتقدمها .
٦. العلاقة التبادلية لمؤسسات الاعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعوب وتقدمها .
٧. ربط المشروعات العلمية الاستراتيجية بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني لرفعة الشعوب وتقدمها .
٨. نماذج تطبيقية وعملية لبعض البلدان في مساهمات الاعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعوب وتقدمها .
٩. دور التشريعات القائمة محلياً ودوليا في تشجيع مؤسسات الاعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لرفعة شعوبها وتقدمها .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الي ان هذا المؤتمر لاقي تشجيعاً كبيراً من الكثير من الشخصيات العامه والهيئات والمؤسسات نظرا لأهميته التي سارعت الي دعمنا لإنجاح هذا المؤتمر، لذا يتعين علينا ان نشيد في هذا المقام الي كل من ساعدنا ووقف الي جانبنا سواء بالدعم المادي او المعنوي حيث كانت البداية المشجعه من سعادة الاستاذ الدكتور/ امين السيد لطفي رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر، وكذا الاستاذ الدكتور/ سلطان ابو عرابي امين عام اتحاد الجامعات العربية، ولا يفوتني بكل الود والتقدير الإشادة بسعادة الاستاذ الدكتور/ حسام عيسي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي الذي بادر بموافقته الكريمة علي رعاية المؤتمر وكذلك سعادة الاستاذ الدكتور/ احمد البرعي وزير التضامن، وسعادة الاستاذ الدكتور/ منير فخري عبد النور وزير الصناعه والتجارة حيث ابديا موافقتهما ورغبتهما الكامله في المشاركة في هذا المؤتمر ورعايته .

والحقيقه التي يجب تأكيدها هنا ان محافظ الاقليم سعادة الاستاذ المستشار / مجدي البتيتي سيادته يقف مع الجامعة في كل ما تقوم به ولا يدخر وسعا في سبيل تحقيق اية مطالب لها .

اما عن زملائي باللجنة التنظيمية فكانت مجهوداتهم رائعة في سبيل اتمام هذا العمل الرائع وكم ارهقتهم معي في سبيل انجازه علي احسن صورة وكذا كل افراد مكتبي الذين تحملوا مشقة العمل المتواصل في سبيل تنفيذ كل ما يطلب منهم ليلا ونهارا، بالإضافة الي كل من ساهم معنا من السادة الزملاء قيادات الجامعة وقيادات المحافظة والعاملين ورجال الامن لسيادتهم جميعا كل الشكر والتقدير والاحترام .

وإنني إذ أؤكد علي الشكر الجزيل لكل من ساهم معنا في سبيل انجاح هذا الؤتمر سواء بالتنظيم او العمل العلمي او المساعدات المادية او المعنوية فإنني اتمني لمؤتمرنا هذا كل النجاح والتوفيق وان نخرج منه بتوصيات هامه قابلة للتطبيق العملي تعود بالنفع والفائدة

علي جامعاتنا العريقة وكذا لمجتمعنا المصري العزيز ، كما اتمني لمصرنا الحبيبة كل التقدم والنماء والرخاء وان يعمها السلام والأمن والأمان والاستقرار والوحدة والترابط والوئام ، والخير والرفاهية لشعبنا المصري الاصيل .

والله الموفق

أمين عام المؤتمر

أ.د/ رابح رتيب بسطا

نائب رئيس جامعة بني سويف

Contents

الجمعية المصرية للمعالجين النفسيين والخدمة المجتمعية.....٩
آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعب الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة ١٠
الشراكة المجتمعية في تقويم المؤسسات التربوية.....١٢
دور التنظيمات غير الرسمية في التنمية المعرفية والمعلوماتية للمجتمع: دراسة حالة للويكيليكس ١٣
دور مؤسسات المجتمع المدني في المعرفة.....١٦
دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الانسان وتحقيق الديمقراطية.... ١٧
دور مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى فى استثمار مقومات التمايز الإقليمى فى مصر: دراسة مسحية مبدئية..... ١٨
تصور مقترح لتطوير العمل الاجتماعي لدى مؤسسات الأعمال الخاصة بالعمل الاجتماعي التابعة لمنظمات المجتمع المحلي الفلسطيني ٢٠
دور المنظمات الغير حكومية فى حل مشكلة أطفال الشوارع (أطفال بلا مأوى) في مصر ٢٢
المسئولية المجتمعية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ٢٤
دور المنظمات الأهلية فى تنمية المرأة بعد حرب دارفور: دراسة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية ٢٥
مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية بمصر في ضوء التحديات المعاصرة : الثبات والتغير ٢٧
دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية..... ٢٨
الدور التنموي للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية..... ٣٠
الصفوة الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني ٣١
تحويل جميع انواع النفايات المحلية الى طاقة قابلة للاستخدام فى مصر٣٣
حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية ٣٦
دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة / مركز جيل البحث العلمي نموذجاً ٣٧
الدولة وعلاقتها بالجمعيات الأهلية..... ٣٨
نحو بناء استراتيجية لآليات العمل الاجتماعي بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني ٤١
المسئوليه الاجتماعية للشركات ودورها في دفع مسيرة التنمية.....٤٢
المؤسسات غير الحكومية ودورها فى الحفاظ العمرانى على الأحياء ذات القيمة التاريخية: نحو رؤية متكاملة لتطوير حى مقبل التاريخى بمحافظة بنى سويف.....٤٥
المجتمع المدني بين الواقع والمأمول قراءة في آلية التوافق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ٤٧
دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ربط محافظات الصعيد بمشروع تنمية إقليم قناة السويس ٤٨
نحو تحقيق شراكة فعالة بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص ٥١

دور مؤسسات الأعمال الخاصة فى تمويل البحث العلمى بالجامعات وأثر ذلك فى رفعة الشعوب وتقدمها ٥٢
دور الجامعات الخاصة في تنمية المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ٥٣
دور كليات التربية الرياضية فى تمويل الجامعات المصرية: دراسة حالة لكلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان ٥٤
تدريب طلبة الامتياز فى المستشفيات الخاصة وأثرة فى جودة الرعاية الصحية ٥٥
نموذج عملى لكلية التمريض فى مساهمتها فى رفع الوعى الصحى لدى المجتمع السويفي ٥٧
دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع العراقي "جمعية الاصلاح للتنمية المجتمعية انموذجا ٥٨
مؤسسات المجتمع المدني ودورها في نهضة الشعوب وتقدمها. دار أوقاف اللواتية في سلطنة عمان نموذجاً ٥٩
المنظمات غير الحكومية ورعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة (رؤى وتجارب عالمية) ٦٠
دور مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بالواقع العلمي مؤسسة النخب الاكاديمية انموذجا ٦١
دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة – ونماذج تطبيقية لبعض هذه الأدوار ٦٢
أثر القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية- جمهورية الجزائر كحالة دراسية ٦٤
الدعم التشريعي للجمعيات الأهلية بين الواقع والمأمول ٦٦
استرجاع المواد المغناطيسية وألياف السليلوز من تذاكر مترو الانفاق .. ٦٧
استحداث تشريعات خاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنية ٦٨
دور حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية ٦٩
دور التشريعات العراقية في تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التقدم الاقتصادي ٧١

الجمعية المصرية للمعالجين النفسيين والخدمة المجتمعية

د. نشوة عبد التواب حسين[1]
د. نرمين عبد الوهاب أحمد[2]
أ.د. محمد نجيب الصبوة[3]

تسعى الجمعية المصرية للمعالجين النفسيين إلى إعداد المعالج والإختصاصى والمرشد النفسى وتنمية مهاراته ورفع كفاءته وفق نموذج العالم المهنى. كما تهتم بنشر الثقافة النفسية داخل المجتمع، وإعداد الكوادر المهنية فى مجال التقييم والعلاج النفسى فى الميدان الاكلينيكى وفى مجال رعاية الأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة، والمساعدة فى تقديم الخدمات النفسية المتخصصة للجمهور العام وذلك من خلال تقديم الاستشارات النفسية الأسرية والزواجية، وعقد الدورات المتخصصة للأعضاء والأفراد والهيئات الأهلية والحكومية، وتوفير المشورة والنصح والإرشاد للأفراد والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية، وتقديم الخدمات النفسية للتلاميذ والطلاب بالمدارس والجامعات وذلك بهدف الوصول إلى مجتمع أفضل خلاق. وتشمل ميادين عمل الجمعية أربعة مسارات هي تقييم الأطفال والمراهقين والراشدين والمسنين والفئات الخاصة، وتنمية استعداداتهم وقدراتهم، وعلاج هذه الفئات وإرشادها.

---

[1] مدرس علم النفس الاكلينيكى ونائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى بالجمعية المصرية للمعالجين النفسيين

[2] أستاذ النفس الاكلينيكى المساعد بكلية الآداب- جامعة بنى سويف وعضو مجلس الإدارة ومسؤول اللجنة الاجتماعية بالجمعية المصرية للمعالجين النفسيين

[3] أستاذ علم النفس الاكلينيكى كلية الآداب – جامعة القاهرة ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للمعالجين النفسيين

اليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعب الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة

د/ فرج إبراهيم حسن أبو شمالة[٤]
أ/ إبراهيم فرج ابراهيم أبو شمالة[٥]

يهدف هذا البحث إلى تعرف دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعب الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة ،من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات ،وعلاقته ببعض المتغيرات ،وكذلك تحديد آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعب الفلسطيني وتقدمه.

وقد تم تحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

ما مستوى دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة المجتمع الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات؟

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة المجتمع الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات تعزى إلى متغير الجنس (ذكور، إناث)؟

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة المجتمع الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات تعزى إلى متغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة فأقل، دبلوم، بكالوريوس فأكثر)؟

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) في مستوى دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة المجتمع الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات تعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥- ١٠ سنوات، ١٠ سنوات فأكثر)؟

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) في مستوى دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة المجتمع الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية (متزوج، أعزب، مطلق)؟

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة المجتمع الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات تعزى إلى متغير موقع المؤسسة (الشمال، الجنوب)؟

---

٤ أستاذ مساعد للرياضيات- فلسطين/ قطاع غزة/ محافظة غزة

٥ رئيس جمعية مساندة الطفل الفلسطيني

ما آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعب الفلسطيني وتقدمه بمحافظات غزة؟

وسيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واختيار عينة عشوائية مكونة من حوالي (١٢٠) عاملاً في مؤسسات المجتمع المدني، وتطبيق استبانة تشتمل على عدة محاور، وتحتوي على مجموعة من الفقرات يقابلها درجة الموافقة بحسب تدريج خماسي (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً) بحيث تعطي الدرجات (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، بالإضافة إلى سؤال مفتوح حول آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة المجتمع وتقدمه، وتوظيف برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من أجل اجراء التحليلات الاحصائية اللازمة للبحث.

وفي ضوء نتائج البحث سيتم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات من أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رفعة الشعب الفلسطيني وتقدمه، والعمل على إقامة دولته الحرة العزيزة الكريمة.

الشراكة المجتمعية في تقويم المؤسسات التربوية

د/ محمد حسين سعيد حسين[٦]

يشهد العالم اليوم تغيرات متسارعة وانتشاراً متزايداً للتقدم العلمي والتكنولوجي، والثورة المعرفية، والتحولات الاجتماعية والثقافية، ووجود مجتمع عالمي يتصف بالشمولية في أنظمته التعليمية، مما ترتب عليه الاهتمام بضرورة تحسين وتطوير المؤسسات التربوية. والدول الناجحة هي تلك التي تجعل من التعليم قضية يشارك فيها الجميع، لإدراك تلك الدول لأهمية مشاركة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المختلفة في عملية النمو والتطور التربوي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة وإتاحة الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع ومؤسساته من أسر، ومجالس آباء، ومعلمين، وأفراد، وقيادات في الإصلاح التربوي. وقد تطلب ذلك مراجعة المنظومة التربوية في علاقتها بالمنظمات المجتمعية، وإيجاد طرق وأساليب لتفعيل الشراكة بينهما كمدخل أساسي للتطوير التربوي. ويعد التقويم أحد الآليات الهامة لتطوير المنظومة التربوية، والتي يعد التقويم مكونا هاما منها، وأكثرها تأثيراً فيها، والاهتمام المستمر بتطوير التعليم يجب أن يقابله تطوراً في أساليب التقويم، ومن الأساليب الحديثة في التقويم -والتي فرضت نفسها نتيجة ظهور مفهوم الجودة الشاملة في التعليم- هي مشاركة الجميع في عملية التقويم، فمواجهة التحديات والتغيرات التي حدثت في أهداف التربية والتحول إلى جودة التعليم، والنظرة الجديدة إلى مفهوم التعليم وطبيعته ونظرياته، وما صاحبه من تغيرات شاملة في التقويم التربوي واستراتيجياته تقتضي إيجاد علاقة مشاركة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية التقويم، لذا تتناول هذه الورقة الشراكة المجتمعية في تقويم المؤسسات التربوية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية-التقويم التربوي-مؤسسات المجتمع المدني.

٦ استاذ علم النفس التعليمي المساعد – كلية التربية جامعة بني سويف

دور التنظيمات غير الرسمية في التنمية المعرفية والمعلوماتية للمجتمع: دراسة حالة للويكيليكس

د/ محمد حسن عبد العظيم حسن[٧]

تعد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات غير الحكومية الوجه المشرق لأي مجتمع، فتواجدها يعد مؤشراً إيجابياً على حيوية أبناء المجتمع وإسهامهم إسهاماً مباشراً في تنمية المجتمع، حيث تمثل مؤسسات المجتمع المدني أحد أضلاع مثلث التنمية الذي يضم: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

فمؤسسات المجتمع المدني جاءت تلبية لمبدأ حتمية المشاركة التطوعية الهادفة في العمل الاجتماعي. وهي لا تسعى إلى الربح المادي حيث تقوم على الجهود التطوعية لجماعة من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي، معتمدةً في تمويلها على ما تجمعه من تبرعات وهبات ووصايا، وعلى ما تحصل عليه من اشتراكات الأعضاء، بالإضافة إلى عوائد الخدمات التي تقوم بها، وقد تحصل على دعم من الهيئات الحكومية أو من هيئات دولية. ويمتاز أسلوب العمل في هذه المؤسسات والتنظيمات بالمرونة حيث تستطيع تعديل نظامها وقواعد العمل فيها بل وأهدافها وجهازها الإداري.

وميدانياً تظهر الأرقام حالة التباين بين الدول العربية والدول الغربية في عدد تلك المؤسسات التطوعية:

فعدد الجمعيات الخيرية غير الربحية في الولايات المتحدة (١,٥١٤,٠٠٠) – وفي فرنسا (٦٠٠,٠٠٠) - وفي بريطانيا (٣٥٠,٠٠٠) جمعية. وفي إسرائيل أكثر من ٤٠,٠٠٠ منظمة تطوعية طبقاً لإحصاءات٢٠٠٧م، في حين بلغ عدد المنظمات التطوعية بالعالم العربي ٣٥٠,٠٠٠جمعية بنهاية عام ٢٠٠٦. ومثل هذه الأعمال التطوعية ضاربة في عمق الزمن المصري من خلال مفهوم "الخير"، عبر أكثر من (٤٣,٠٠٠)(٨) مؤسسة أهلية تمارس أنشطتها في ميادين التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من ميادين العمل العام.

وما زال العالم يعيش تلك التجربة المعلوماتية التي فجرها قرصان الإنترنت الاسترالي جوليان أسانج مؤسس "ويكيليكس Wikileaks"، الذي صنفته صحيفة "لوموند" الفرنسية عام ٢٠١٠م "رجل العام"، ورشحته مجلة" التايم" للمنصب نفسه قبل أن ترفعه لأسباب معينة،

---

[٧] مدرس علم المكتبات والمعلومات كلية الآداب – جامعة بني سويف

[٨] تعود بدايات المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث أنشئت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١م باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، توالى بعدها تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩م، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨م والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨م وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام ١٨٨١م ....

وهو ما جعل الويكيليكس ظاهرة أولى بالدراسة كحالة من حالات التفاعل والتأثير المجتمعي غير الرسمي فهي لا تمثل الحكومات ولا تتلقى منها أي دعم مادي أو معنوي – كما يُذكر-، وقد مثلت الويكيليكس ظاهرة أخذت بلب وعقل الكثيرين حيث أنها طرقت مجالاً جديداً ومثيراً لم يعتاده الناس بعد، فقد وصفت تسريبات ويكيليكس بأنها أخطر وأكبر تسريبات إخبارية في التاريخ.

وقد كتب بعضهم عن "يوم الدين الرقمي أو digital doom day(DDD)"، الذي هدد عروش كثير من القيادات والزعماء لتمنع احتكار المعلومات ، ولتنشر الديمقراطية والمشاركة. خاصةً مع تزايد تداول المعلومات إلكترونياً بقرابة (٩٠٪) عن السنوات السابقة، وزيادة حجم البريد الإلكتروني على (٣٠) بليون رسالة يومياً، وإنفاق الشركات الأميركية ما يزيد على (٥) بلايين دولار سنوياً على تحليل رسائل البريد الإلكتروني ومحتوياتها، وأن أكثر من (٧٠٪) من الملفات يجرى التعامل معها إلكترونياً بصورة تامة، و(٦٢٪) من الشركات تقريباً لا تستطيع التأكد من صحة البيانات المخزنة لديها، وأن (٩٨٪) من الحكومات اعتمدت على البنى الإلكترونية التحتية والنُظُم الافتراضية في أداء مهامها وتقديم خدماتها.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن هناك أكثر من ملياري شخص مستخدم لأجهزة الحاسب الآلي، فضلاً عن وجود أكثر من (١٣) مليار صفحة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، ونحو (٣٠٠) مليون موقع عليها. وهكذا اتسعت البيئة المعلوماتية لتصبح ميداناً فسيحاً للعدوان عليها، ولتشكل تحدياً رهيباً لمختلف الأجهزة في مواجهة هذا العدوان وما ينجم عنه من جرائم.

ومن ثم تتمثل أهدف هذه الورقة البحثية في تعرف نشأة الويكيليكس وحياة مؤسسها "جوليان أسانج" وأهدافها وتمويلها ووضعها القانوني والعاملين بها وسياسة العمل بها. ووضعيتها ما بين المؤيدين والمعارضين. ودراسة كيفية هذه التسريبات، وما هي تأثيراتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وكيف نظرت إليها الصحافة المصرية.

ومن أهم نتائج الدراسة:

مثلت الويكيليكس مصدر إزعاج للولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الدول الأخرى المتعاونة معها.

لا تقتصر الحرب المعلوماتية على النواحي العسكرية فقط، وإنما تمتد إلى المجالات السياسية والعسكرية والمالية بل ونالت الحياة الشخصية للأفراد.

احتل جوليان أسانج وموقع الويكيليكس الصدارة في الصحافة والإعلام الدولي بعد أن طرق باباً جديداً من الاستخدامات الجديدة للمعلومات ألا وهو التسريبات.

قامت الويكيليكس على التبرعات والتطوع ، ولم يكن لها تمويل رسمي معتمد.

تعرضت الويكيليكس ومؤسسها لملاحقات قضائية من قبل الكثير من الدول.

بدأت الويكيليكس بآلية الويكي التي تسمح بالنشر والتحرير وتدوين الملاحظات من قبل أي شخص بما لا يتطلب معرفة فنية عالية. ولاحقاً وضعت الويكيليكس سياسة تحريرية أكثر تحديداً تتضمن فحص المواد المنشورة ومراجعتها.

تعاونت مع الويكيليكس خمس صحف عالمية هي: نيويورك تايمز" الأميركية The New York Times، والجارديان" البريطانية The Guardian، و"لوموند" الفرنسية Le Monde.fr ، "ديرشبيجل" الألمانية Der Spiegel ، و"البايس" الإسبانية El País.

نشرت ويكيليكس أول وثيقة في ديسمبر ٢٠٠٦م.

يخص الكم الأكبر والمحوري من الوثائق المسربة وزارة الخارجية الأمريكية وتقع في الفترة من ٢٠٠٤م وفبراير ٢٠١٠م، باستثناء وثيقة واحدة صدرت عام ١٩٦٦م.

ظهرت مواقع عربية تحاول محاكاة الويكيليكس في فضح خفايا وأسرار الحكومات العربية وأبرزها ظاهرة "مجتهد".

ظهور مدونة عربية باسم "ويكيليكس بالعربي: خفايا وأسرار السياسة العالمية" لتظهر أن السعودية ومصر من أكثر الدول العربية تناولاً بوثائق الويكيليكس المنشورة بها ، ولتظهر أن إيران وإسرائيل من الدول المحورية من ناحية التناول بوثائق المنطقة.

تعد الصحف المصرية المستقلة أكثر نشر لوثائق الويكيليكس من الصحف المصرية الحكومية فاليوم السابع تأتي في المقدمة الصحف بنسبة ٤٨,٨٪ تليها المصري اليوم بنسبة ٢٧,٧٪ ثم الأهرام ٢٢,٧٪ وأخيراً أخبار اليوم بنسبة ٠,٨٪.

زمنياً يأتي عام ٢٠١٠م في المقدمة بنسبة ٦١٪ من التناول لوثائق الويكيليكس. كما يمثل شهر ديسمبر ٢٠١٠م قمة الشهور التي تناولت فيها الصحافة المصرية أخبار ويكيليكس بنسبة ٤٤,٢٪ ، يليه شهر يناير ٢٠١١م بنسبة ١١,١٪ وهما شهران متتاليان يمثلا معاً ٥٣,٣٪ من إجمالي التناول.

دور مؤسسات المجتمع المدني في المعرفة

د/ سامية صادق سليمان سلام[٩]

نشر الثقافة والمعارف المتعددة، وتنمية الوعي الإنساني ، والوعي الاجتماعي، والدعوة لأفكار المساواة والتعددية الثقافية والسياسية ،واحترام قيم حقوق الانسان ، من الأدوار المتعددة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في ساحات كثيرة لنشر ثقافات متعددة ، ونمو المعرفة والمعلوماتية ، كالإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات ، وبالتالي فان دورها مؤثر وفعال في تحقيق التنمية ، وربط المواطن بقضاياها ، وتتعاون منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الشعبية كالاتحادات والنقابات والجمعيات والمنظمات المهنية ، وما يتمتع به من قدرة في حشد القوى الشعبية تجعله يدفع نحو دور كبير في خلق مجتمع المعرفة .

وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني العربي مساهمة جادة في القمم والمؤتمرات العالمية لمجتمع المعلومات ، وتضمنت تقاريرها خطة عمل حول تعميق وتأكيد علاقة المواطن العربي بمجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات، وتلبي المنظمات المدنية حاجات المجتمع في هذا المجال ، من خلال نشر وتوفير تكنولوجيا المعلومات وخدماتها ، بل ان هذه المنظمات تقوم بالضغط على الحكومات العربية ودفعها نحو نشر وتفعيل امتلاك التقنية العلمية المتطورة في مجال المعلومات وخلق مجتمع المعرفة ، اذ ان المجتمعات العربية بوصفها مجتمعات نامية تعاني من فجوة هائلة في مجال المعلوماتية .

لذلك لابد من إعطاء دور لمنظمات المجتمع المدني لتكوين المعرفة والتعبير عن حرية تداول المعلومات ، فضلا عن دورها في مجال نشر الديمقراطية وثقافة المجتمع المدني والتسامح والحوار والقبول ، والوصف ينطبق أيضا على دور الدولة التي تشكل حجر الزاوية في اي برنامج او مشروع لبناء مجتمع عربي معرفي ، إذ تقع على عاتق الدولة مهمات كبيرة على رأسها التعليم وتطوير أنظمته ، ونشره والاهتمام بالمراكز المعنية بتكنولوجية المعلومات والاتصالات وسن التشريعات التي تحد من الرقابة والحد من الرأي .

ان منظمات المجتمع المدني دورا هاما في خلق وتكوين مجتمع المعرفة ، وقراءة السبل نحو تحقيق وبناء مجتمع المعرفة ، ودور واهمية منظمات المجتمع المدني في اداء هذه المهمة....

---

[٩] مدرس الفلسفة الإسلامية كلية الآداب – جامعة بني سويف

دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الانسان وتحقيق الدنمقراطية

أ/ سهام براهيمي[١٠]

يعد المجتمع المدني احد أهم مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في اغلب الدول، وهذا ما يؤكد دوره الفعال في ترقية حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية .

فحقوق الإنسان أساسها النضال المديد للبشرية لتحقيق العدل والعيش في ظل أنظمة تعبر بالفعل عن رغبة المجتمعات فصارت منتجعا للشعوب المضطهدة ووسيلة للتحرر من الاستبدادات والاستعمارات وقد كان عماد الشعوب في تحركاتها في طريق التحرر هو الإنسان ومن ورائه المجتمع، ولهذا أصبحت ظاهرة التحرر للدفاع عن حقوقه سمة الأنظمة الديمقراطية التي تعطي للمواطن الحق في التعبير و الرأي وإنشاء المنظمات والتجمعات تجسيدا لمبدأ الشعب صاحب السلطة و السيادة ومنه نصل لطرح الإشكال التالي :

١. **فهل يعتبر النظام الديمقراطي أساسا لظهور المجتمع المدني وهل يمكن تشكيله دون ديمقراطية ودون ضمان حقوق الإنسان ؟**
٢. **وهل تؤدي مؤسسات المجتمع المدني لرفعة شعوبها وتقدمها؟ كيف ذلك ؟**
٣. **ما مدى تأثير المجتمع المدني في الانظمة السياسية للدول ؟**
٤. **كل هده التساؤلات وأخرى سنحاول الإجابة عليها وبالتفصيل في هذا البحث.**

[١٠] استاذة جامعية ادارة و مالية – مدرسة الدكتوراه –معهد الحقوق و العلوم السياسية المركز الجامعي النعامة –الجزائر–

دور مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى فى استثمار مقومات التمايز الإقليمى فى مصر: دراسة مسحية مبدئية

أ.د/ سعيد عبد المقصود محمد إسماعيل[11]

تستهدف الدراسة التعرف على التمايز الإقليمى فى مصر، حتى يمكن وضع أهداف وإستراتيجيات التنمية على أسس واقعية تعكس الاختلافات القائمة بين الأقاليم، أخذا فى الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجغرافية، وصولا إلى وضع الأسس للخطط التنفيذية التى تضمن استثمار مواطن التمايز الخاصة بكل إقليم، وعلاج المشكلات والمحددات التى تعوق التنمية المستدامة على أسس واقعية. وكذلك وضع الخريطة الاستثمارية أمام مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى لتفعيل دورهما باستخدام نظام الشراكة بينها وبين القطاع الحكومى.

وتكمن أهمية الدراسة فى وضع آلية لتوجيه واضعى السياسات ومتخذى القرار إلى أهمية تحديد مقومات التمايز الإقليمى والمشكلات والعقبات التى تواجه جهود التنمية والفرص الاستثمارية بكل إقليم. وتعتبر هذه الدراسة دراسة مسحية مبدئية، توطئة لإجراء دراسة مسحية تفصيلية لكل محافظة على حده، بغية إصدار دليل تفصيلى للفرص الاستثمارية بهذه المحافظات كل على حده، بالتعاون المثمر والبناء بين كافة الجهات ذات العلاقة، وخصوصا المراكز البحثية والجامعات ووزارات الزراعة واستصلاح الأراضى والرى والموارد المائية والاستثمار والإسكان والمجتمعات العمرانية والتنمية المحلية وغيرها لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. واعتمدت الدراسة على بعض طرق التحليل الاقتصادي الوصفي، والكمى للتعرف على نقاط ومجالات التميز التى يتمتع بها كل إقليم ومحددات وقيود تنميته، وتحديد الفرص الاستثمارية التى يمكن لمؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى المشاركة فيها بفعالية. وتم تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بمقومات التمايز الإقليمي، وكذلك المشكلات والمعوقات والفرص المتاحة من خلال استخدام أساليب البحث السريع بالمشاركة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة والدراسات والأبحاث ذات العلاقة. وكذلك متضمنات خطط التنمية الزراعية منذ الثمانينات وحتى إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل من أهمها تحديد أسباب وجود اختلال التوازن التنموى بين المحافظات والأقاليم المصرية، ومعوقات ومحددات التنمية في هذه الأقاليم. وعرض فرص ومجالات الاستثمار بالإقليم الخمسة من قبل مؤسسات الأعمال الخاصة

[11] أستاذ متفرغ – قسم بحوث تنمية المجتمع الريفى وإستشارى معتمد دراسات الجدوى الاقتصادية والتنمية البشرية معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

ومنظمات المجتمع المدنى:إقليم مصر العليا – مصر الوسطى – شرق الدلتا – غرب الدلتا – وسط الدلتا.

وأوضحت الدراسة أنه يوجد عدم توازن تنموى بين المحافظات، وأنه من الأهمية بمكان رصده ومتابعته، والتعرف على أبعاده وتداعياته وأنه ترتبط بهذا مشكلتين ، تتعلق الأولى بقضية البطالة وهى فى توزيعها الجغرافى بين المحافظات نتاج جزئى لاختلال التوازن التنموى بين الأقاليم، والقضية الثانية هى قضية إدارة الاستثمار القومى بشقيه العام والخاص فى المرحلة القادمة، ومضاعفة الجهود لتشجيع الاستثمار وتحديد مجالاته وفرصه فى كل محافظة وتكثيف الاستثمار (خاصة استثمار القطاع الخاص) فى البنية الاساسية ركيزة الاستثمار وسنده، وتوفير التوازن وارتباطه بمكونات برامج التنمية المستدامة. وقد انتهت الدراسة الى جملة من التوصيات التى من شأنها دعم دور مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى فى تحقيق التقدم الاقتصادى والرفاء الاجتماعي للشعب المصرى من خلال وضع رؤية لنظم الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى.

تصور مقترح لتطوير العمل الاجتماعي لدى مؤسسات الأعمال الخاصة بالعمل الاجتماعي التابعة لمنظمات المجتمع المحلي الفلسطيني

د/ حسام الدين حسن عطية حمدونة[١٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على التصور المقترح لتطوير العمل الاجتماعي لدى مؤسسات الأعمال الخاصة بالعمل الاجتماعي التابعة لمنظمات المجتمع المحلي الفلسطيني، والأدوار التي يقوم مؤسسات الأعمال الخاصة نحو لتنمية العمل الاجتماعي لدى المعاقين،والتعرف على المعوقات التي تحول دون المشاركة الاجتماعية لدى مؤسسات الأعمال الخاصة بالعمل الاجتماعي في محافظات غزة

تنبع أهمية الدراسة في أنها تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين للمساهمة في إيجاد الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بمؤسسات الأعمال الخاصة بالعمل الاجتماعي للمعاقين الفلسطينيين في ضوء التغيرات والمستجدات الحالية، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وتكون المجتمع الأصلي للدراسة من بعض مؤسسات الأعمال الخاصة بمنظمات المجتمع المحلي الفلسطيني التي تهتم بالمعاقين نحو العمل الاجتماعي في العام ٢٠١٣، وتكون عينة الدراسة الأصلية من (٣٠٠) المعاقين التابعين لمؤسسات الأعمال الخاصة بمنظمات المجتمع المحلي الفلسطيني بمحافظات غزة والجداول التالية توضح عينة الدراسة حسب العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي، الإقامة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :هناك تراجع في العمل الاجتماعي في فلسطين ،ناتج عن تراجع القيم الايجابية، وعدم اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية على اختلافها بتعميق هذه القيمة لدى المعاقين، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية السائدة وضعف الموارد المالية للمؤسسات الاجتماعية أدت إلى ضعف في العمل الاجتماعي في فلسطين.

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية : ضرورة وضع برامج تدريبية للمعاقين لتأهيلهم للأعمال الاجتماعية التي تشترط مهارات خاصة، مع اقتراح أن يكون المدربين من المعاقين الذين يتمتعون بهذه المهارات، ضرورة الاطلاع على المبادرات المعاقين العربية والأجنبية والاستفادة منها وتنفيذها داخل غزة، وأن يكون لاتحادات المعاقين دور واضح في النهوض بالعمل الاجتماعي في غزة، وضرورة توفير الشرعية اللازمة للمعاقين لممارسه العمل الاجتماعي من خلال تسهيل إجراءات إنشاء الجمعيات الأهلية،و عمل حملات حصر شاملة للقادرين على العمل الاجتماعي، وضرورة التشديد على أهمية دور كل من الأسرة والمدرسة

[١٢] محاضر جامعة القدس المفتوحة – غزة

لتعزيز وترسيخ ثقافة المعاق اجتماعيا في المجتمع الفلسطيني، وضرورة أن يكون للمؤسسات الخاصة دور في دعم المشروعات الاجتماعية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، والمطالبة بتجميد نشاط الجمعيات المعاقين غير الفاعلة في القيام بواجباتها المجتمعية، وأن يكون هناك تعاون بين الجمعيات وبعضها لتحقيق المشاركة والعمل الاجتماعي، وضرورة استخدام الأسلوب العلمي لقياس الإعاقة لتحديد نسبة التدخل التعويضي للمعاق، وتعاون الأجهزة الحكومية والجهات الأهلية لإجراء البحوث الميدانية لفئات المعاقين، واتخاذ برامج الوقاية الخاصة الصحية والاجتماعية.

دور المنظمات الغير حكومية فى حل مشكلة أطفال الشوارع (أطفال بلا مأوى) في مصر

د/ حسني داخلي محمد سيد[١٣]

ترتبط ظاهرة أطفال الشوارع - مثل أية ظاهرة اجتماعية - بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع فى لحظة تاريخية معينة. وتعتبر هذه الظاهرة عرضاً اجتماعياً لأسباب اجتماعية واقتصادية أعمق من هذا العَرض. ولذلك فإن التصدي لها لا يمكن أن يحقق غايته النهائية إلا إذا قام على أساس نظرة شمولية تحلل وتعالج الظاهرة وأسبابها المجتمعية الجذرية فى الوقت نفسه. كما تحتاج مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، إذا كان الهدف الاستراتيجي هوالقضاء عليها، إلي تكاتف جهود القوى الفاعلة سواء على مستوى الدولة بمؤسساتها الرسمية، أو على مستوى المجتمع بشكل عام ومنظمات المجتمع المدني وفي قلبها المنظمات غير الحكومية بشكل خاص.

طفل الشوارع: هو الطفل الذي وجد نفسه دون مأوى ولا مكان يرحب به سوى الشارع ولا أذان تستمع له سوى من هم مثله هو الطفل الذي يعمل من أجل البقاء هو الطفل الذي يترك بيت أسرته ويفر إلى الشارع بين الحين والأخر ليقضي بعض الليالي بعيداً عن قسوة الأهل أو هرباً من الاكتظاظ أو الاعتداء أو الفقر.

ومن أسباب تفشي ظاهرة أطفال الشوارع الطلاق ،الفقر ، الانقطاع عن الدراسة ، الادمان والعنف الاسرى والنتائج المترتبة على هذه الظاهرة هي نتائج خطيرة ولها تأثير كبير على المجتمع ككل وخاصة هذه الشريحة التي يفترض أنها تمثل أجيال المستقبل منها الإدمان ، الإمراض، الأجرام والتسول ... الخ.

علي الرغم من الدور الأساسى الذي يجب علي الدولة القيام به من خلال مؤسساتها ذات العلاقة بظواهر الأطفال في خطر ، ومن أبرزها ظاهرة أطفال الشوارع ، خاصة من حيث وضع السياسات والخطط والتنسيق بين الفاعلين ، فإن المنظمات غير الحكومية تعتبر هى الفاعل المؤهل للتعامل مباشرة مع هذه الظاهرة أي علي مستوي تنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة بحماية وتأهيل أطفال الشوارع . وذلك لأن الطبيعة غير الرسمية تجعل المنظمة والعاملين فيها أقرب إلي نبض المواطنين، وأقدر علي الوعي بمشاكل الأطفال والتواصل معهم، كما أن الطبيعة التطوعية للعمل فيها تجعل تعامل العاملين فى حل المشاكل أكثر إنسانية وأكثر قدرة على تبنى الرؤية الإيجابية نحو الأطفال خاصة إن حصلوا علي التدريب المناسب. كذلك يمكن للمنظمات غير الحكومية الدفاعية Advocacy NGOs أن تقوم بالتوعية،

[١٣] رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للتنمية والخدمات العلمية وباحث فى مجال المجتمع المدنى ومستشار تكنولوجيا المعلومات بمؤسسة فيس الدولية- مصر

وبتغيير الرؤية السلبية نحو هؤلاء الأطفال، كما أنها أكثر قدرة على توفير التمويل وجمع التبرعات من أجل إقامة مراكز الاستقبال والإيواء المؤقت أو الدائم. كذلك يمكن توفير فرص التدريب والتأهيل المهني لهؤلاء الأطفال بمساعدة الوزارات والمؤسسات المعنية بالمشكلة.

لذا سنقوم فى هذا البحث وهو بعنوان دور المنظمات غير الحكومية فى حل مشكلات اطفال الشوراع لنعرض خبرات منظمات المجتمع المدنى فى المساهمة فى حل هذه المشكلة وما قامت به وما هى الادوار التى يجب ان تقوم بها فى المرحلة القادمة.

المسئولية المجتمعية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة

د/ مروة مختار بغدادي جابر[١٤]

يعد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة مؤشراً هاماً يعكس ديمقراطية وتقدم الدول، ومع زيادة أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة، دعت الحاجة للاهتمام بجوانب التربية الخاصة التي تقدم لهم، حيث أصبح من حقهم أن تشملهم الرعاية والعناية التي تمكنهم من الاستمتاع بحياة متوازنة تتسم بالتوافق مع أقرانهم العاديين وفقاً لما يقدم لهم من خدمات تعليمية وتأهيلية، وذلك في محاولة استثمار طاقاتهم إلى أقصى حد ممكن. ونظراً لتزايد أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة وقصور منظومة رعايتهم، كان من الضروري الاتجاه نحو مؤسسات المجتمع المدني لتقف جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية للارتقاء بمستوى الرعاية والتأهيل. وإذا كانت الدول المتقدمة تتجه نحو الاهتمام بتشجيع جهود تلك المؤسسات غير الرسمية في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن الأمر يزداد أهمية في المجتمعات النامية حيث عجز الدولة والجهود الحكومية عن الوفاء بمتطلبات الرعاية والتأهيل لهذه الفئة. لذا بدأ العمل الاجتماعي التطوعي في تحمل مسئولية الإسهام في توفير بعض خدمات رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال مراكز الاستشارات، والمدارس، والمؤسسات الإصلاحية، والتأهيلية، ومؤسسات الرعاية. وتتناول الورقة الحالية دور مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة كأحد أشكال المسئولية المجتمعية تجاه هذه الفئة.

الكلمات المفتاحية: المسئولية المجتمعية- تأهيل- ذوي الاحتياجات الخاصة.

[١٤] مدرس مناهج وطرق تدريس اللغة الانجليزية كلية التربية جامعة بني سويف

دور المنظمات الأهلية فى تنمية المرأة بعد حرب دارفور: دراسة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية

د/ علياء الحسين محمد كامل[١٥]

على الرغم من استمرار عدد كبير من المؤسسات الأهلية العربية السير على منهج العمل الخيري إلا أن عدداً كبيراً أيضاً خاصة من المنظمات غير الحكومية الجديدة و التى بدأت فى الانتشار منذ أواسط الثمانينات تبنت منظور النوع الاجتماعي و التنمية، و اعتمدت تلك المنظمات بغالبيتها على المرجعيات الدولية لتنمية المرأة و هو ما ساعد على إنتاج كم كبير من الوثائق و الأبحاث والتوجهات التى تحلل وضع النساء من منظور النوع الاجتماعي خاصة تقارير التنمية البشرية و تقارير قياس تلك التنمية بالاعتماد على مؤشرات النوع الاجتماعي و تعظيم النساء١٦، و كذلك تبنت معظم المنظمات العاملة فى مجال التنمية سواء الدولية منها أو الغير حكومية المحلية مفهوم تمكين المرأة كموجه عام لسياسات وأنشطة تنمية المرأة، ولكن أثار مفهوم التمكين كغيره من مفاهيم تنمية المرأة كثير من الجدل فى أواسط الدوائر النسوية والتنموية، فبينما يرتبط تاريخ المفهوم بتاريخ حركات التحرر الوطني وحركة الحقوق المدنية الأمريكية وكذلك بإرث التربوي البرازيلي "باولوفرير" فى العمل على تمكين الفقراء و المهشمين بإشراكهم فى التعلم و كسب المعرفة بهدف تغيير أوضاعهم بأنفسهم، إلا أن كثيراً ما انتقد المفهوم بأنه فقد هذه القدرة الكلية على التغيير عندما تبنته العديد من المنظمات الدولية و الغير حكومية، إذ أصبح المفهوم يركز بالأساس على تمكين الأفراد منفردين و أهمل الشق المتعلق بالتمكين الجماعي والذي يهدف إلى تغيير البني الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية التى تولد الاضطهاد والتمييز ليس ضد النساء فقط ولكن ضد الغالبية من الفقراء والمهشمين أيضاً.١٧

أما فيما يتعلق بإمكانيات قطاع المنظمات غير الحكومية فى إحداث تغيير مجتمعي عميق للبنى الأساسية التى تميز وتهميش النساء سواء تلك المتعلقة بسوق العمل،سياسات الدولة، البني الايدولوجية والثقافية والاجتماعية التى تقوم على علاقات قوة تميز ضد النساء خاصة فى الطبقات الفقيرة، إذ بينما نجحت بعض المنظمات غير الحكومية الفاعلة فى مجال

---

[١٥] مدرس بمعهد البحوث و الدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة

[16] - Norman(1993),Grassroots Organizations and NGOs in Rural Development: Opportunities with Diminishing States and Expanding Markets" World Development ,pp:21-24

[17] – Rowlands,Jo (1998),A World of The Times, but What Does it Mean? Discourse and Practice of Development "in Haleh Afshar ,ed, Women and Empowerment, Illustration from the Third World, London: Macmillan press ,pp: 167-169

And see also: Kabeer, Nail (2003), Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals, International Development Research Central (IDRC), Ottawa.

حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية المرأة بتعبئة المجتمع حول تلك القضايا إلا أن مازال معظمها يقف أمام عائق كبير فى إمكانية تحويل تلك التعبئة إلى تنظيم فاعل للقوى ذات المصلحة فى التغيير، كما تشككت كثير من الأدبيات فى قدرة أو إمكانية تلك المنظمات على إحداث هذا التغيير، إذ أشار البعض للطابع النخبوي لتلك المنظمات واعتمادها الكبير على إمكانيات التمويل الاجنبى وكذلك ضعف إمكانية مساءلتها من الشرائح التى تستهدفها ببرامجها وأنها تقتصر على تمثيل من يقومون عليها بالأساس، وأن حدود إمكانياتها للتغيير لا تتخطى المستوى المحلى الضيق ولا تستطيع إحداث تغيير ما على المستوى الوطني للعديد من المنظمات الدولية، وخاصة هيئات الأمم المتحدة فى الدفع بسياسات و تشريعات تأخذ قضايا تغيير النوع الاجتماعي بجدية إلا أن هذا الدور يحده مدى توفر الإرادة السياسية للدولة لإحداث التغيير المنشود كما يحده أيضاً مدى المقاومة الداخلية لسياسات تلك المنظمات.

لذلك تتناول هذه الورقة الاتى:

أولاً: مفاهيم الدراسة: التنمية- الدور- المنظمات الاهلية.

ثانياً: مجتمع البحث: دارفور.

ثالثاً: الأدوار الاجتماعية للمرأة فى دارفور قبل الحرب

١. الدور الاجتماعي للمرأة فى دارفو
٢. الدور الثقافى للمرأة فى دارفور.
٣. الدور السياسى للمرأة فى دارفور.
٤. الدور الاقتصادى للمرأة فى دارفور.

رابعاً: د ور المرأة فى دارفور بعد الحرب.

خامساً:، دور المؤسسات الأهلية فى تنمية المرأة الدار فورية بعد الحرب.

مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية بمصر في ضوء التحديات المعاصرة : الثبات والتغير

أ/ ايمن محمد احمد عيد[١٨]

أدت عديد من العوامل الموضوعية إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم المشاركة والمناهج المختلفة للتنمية، فليس للتنمية طريق واحد، ولكن طرق متعددة. وقد كان مصطلح الشراكة وليد هذه الظروف، وتعبيرا عن فهم جديد لأهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية. ولذلك أعيد إحياء مصطلح العقد الاجتماعي ولكن بمفهوم جديد، قائم على أنه من خلال عملية ديمقراطية لابد من تأسيس مثلث فاعل، أضلاعه الحكومة والمجتمع المدني والسوق، مهمته الأساسية تحقيق التنمية في المجتمع يضاف إليه في بعض الحالات، خاصة حالات الدول النامية، والهيئات التنموية الدولية. وهكذا أصبح من المتداول الحديث عن ثلاثة قطاعات أساسية فى مجال التنمية: القطاع الأول المتمثل فى الحكومة والقطاع الثانى وهو القطاع الخاص، والقطاع الثالث وهو المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني .

سنبحث في هذه الورقة البحثية ماهية المجتمع المدني وعناصره وأهدافه، و كذا علاقته بواقع ومستقبل التنمية الشاملة في مصر .

- ماهية المجتمع المدني
- عناصر تكوين المجتمع المدني
- العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني
- واقع المجتمع المدني في مصر
- اساسيات التنمية الشاملة
- مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تدعيم التنمية بمصر
- متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر
- نماذج لمؤسسات المجتمع المدني تعنى بتأهيل الشباب فكريا وقياديا.

[١٨] باحث ماجستير تاريخ حديث ومعاصر جامعة بنى سويف

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

أ.د/ محمد نور الدين إبراهيم السبعاوي[١٩]

يمثل القطاع الخاص في كثير من دول العالم قاطرة التنمية الحقيقية، ويمكن النظر الى إحدى التجارب الرائدة في الولايات المتحدة لقطاع خاص تمكن من أن يصبح اليوم أكبر شركة في العالم لإنتاج برنامج نظام معلومات جغرافي GIS، وكانت بداية هذه الشركة في عام ١٩٦٩م على يد مؤسسها جاك دانجرموند Jack Dangermond الذي أسس مشروعا صغيرا لا يزيد عدد العاملين به عن ١٥ عاملا بمدينة ردلاند بولاية كاليفورنيا وأسماه معهد أبحاث الأنظمة البيئية ESRI وهى اختصارات لبادئات الكلمات Environmental Systems Research Institution ، وتطور نشاط المعهد سنة بعد أخرى ، ففي منتصف عام ١٩٧٠م قام بعمل تحليل مكانى للمواقع والخرائط عن طريق الحاسب الآلي ، كما عنى بدراسات البيئة والتلوث ودراسات النظم الاسلكية ونظم المعلومات الجغرافية وقام بترويج برنامج Automap الذي كان يتكون من خريطة أساس Base map وخريطة مساحية Area map وخريطة كنتورية مركزية Contour Proximal map مما ساعد على بزوغ اسم ESRI في مجال برامج الخرائط.

وقام المعهد بترويج برنامج Pios لمشروع التربة بسان دييجو وبرنامج Grid وحل محله برنامج Arc/infoحتى منتصف عام ١٩٨٠م وهو البرنامج الذي يمثل تحولا في نظم برامج التطبيقات والأساس الذي اعتمد عليه المعهد في نجاحه على مستوى العالم من خلال ترويجه على نظام الشبكات والحاسبات الشخصية

والسؤال الآن هو كم عدد الفرص التى أتاحتها هذه الشركة للعاملين في هذا المجال على مستوى العالم ؟ وكم عدد الفرص التى تتيحها شركة ميكروسوفت المصممة لبرامج تشغيل ويندوز على مستوى العالم ، ولماذا لم يظهر في عالمنا العربي نموذج واحد مشابه لهذه البرامج التى يمكنها أن تنافس ، بالرغم من وجود الخبرات القادرة على تنفيذ مثل هذه البرامج ؟

إن هذه البرامج تتيح الفرصة لأكثر من ١٥٠ مليون عامل في العالم مابين مبرمجين ومسوقين ومحللي نظم ومحاسبين وفنيين ومشغلين للبرامج ومطورين لأدائها ، يتقاضون مبالغ مالية طائلة، والمشكلة في عدم وجود برنامج عربي منافس هي ليست مشكلة إمكانات مالية مادية بقدر ما هي مشكلة نظام عمل يعتمد على روح الفريق وجمع ذوى الاختصاصات والخبرة للعمل في كل جزئية من جزيئات هذا البرنامج التى يجيدها، بحيث يقوم ويرتكز على الكل لا الفرد لتصبح في النهاية منظومة عملية علمية تحقق الهدف المنشود.

---

[١٩] أستاذ وكيل كلية الآداب جامعة المنيا للدراسات العليا والبحوث

إن خطط التعليم وتطوير الأداء في دول العالم تتجه اليوم الى الأخذ بأسباب التقدم والعمل على الاستفادة الحقيقية من إمكانات القطاع الخاص واستثمار امكاناته المادية والاستفادة منها في مجال الإنتاج ، وتشغيل الالاف من الشباب ذوى القدرة والكفاءة على العمل لا ان تنتظر الدعم من ميزانية الدولة الفقيرة المتخمة بمديونياتها .

الدور التنموي للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

د/ عبد الغني عبد الله محمد الحربي[٢٠]

أخذ العمل الخيري التطوعي في المجتمع السعودي أشكالًا مختلفة ، حيث بدأ بجهود فردية وأخذ في التطور إلى العائلية ثم القبلية، ومع تأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية حاليًا) عام ١٣٨٠هـ أخذت بتنظيم الأعمال الخيرية الموجودة وسجلتها كجمعيات خيرية وفق لوائح نظمت عملها وإجراءات تأسيسها، وقد تطورت خدمات الجمعيات الخيرية وتناولت مجالات متعددة في إطار اسهامها في التنمية الشاملة في المجتمع.

وجاءت هذه الورقة لتلقي الضوء على نشأة وتطور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ، وما تقدمه من خدمات وبرامج، والوقوف على المعوقات والصعوبات التي تحد من دورها التنموي ، ومن ثم تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يكن أن تسهم في تفعيل الدور التنموي للجمعيات الخيرية.

واعتمد الورقة، على المنهج الوصفي الوثائقي ، من واقع ما تمدنا به الدراسات التي تناولت الجمعيات الخيرية في المملكة والبيانات والمعلومات المتاحة عنها .

وقد كشفت الورقة عن تزايد الاهتمام بالدور التنموي للجمعيات الخيرية، متمثلا ذلك في التوجه نحو برامج التدريب والتأهيل والعناية ببرامج المشروعات الصغيرة وكذلك الاهتمام بمجال الرعاية الصحية والاهتمام بالبيئة، وما ترتب على ذلك من إنشاء إدارة التنمية المستدامة في الجمعيات الخيرية. كما كشفت الورقة عن جملة من معوقات عمل الجمعيات الخيرية من ذلك نقص ثقافة العمل التطوعي المؤسسي ونقص الاهتمام الاعلامي وكذلك نقص الكوادر المؤهلة وضعف التنسيق بين الجمعيات الخيرية. وخلصت الورقة إلى عدد من التوصيات.

---

[٢٠] وكيل كلية المجتمع وأستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة

الصفوة الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني

د/ أحمد محمد عبد الغني محمد[٢١]

تناقش هذه الورقة نمط من أنماط إسهامات رجال الأعمال-الصفوة الاقتصادية- من خلال المنشات الاقتصادية في حل مشكلات المجتمع ،ولاسيما التخفيف العبء عن كاهل الطبقات الاجتماعية الفقيرة الحضرية في المجتمع علي المستوي الأدنى.تنظر الورقة إلي المنشات الاقتصادية لرجال الأعمال علي أنها ركن أساسي من مؤسسات المجتمع المدني لسببين:أولهما يساعد النشاط الاستثماري Entrepreneurship علي تقريب الفوارق بين الطبقات ولاسيما في حالة عجز الموارد الرسمية للدولة.ثانيهما ،يساعد وجود هذا النشاط من تقليل الاعتماد علي الدولة باعتبارها اللاعب الوحيد في الساحة الاقتصادية، وقد ينعكس هذا علي الأنشطة السياسية للدولة فتتجه إلي مزيد من تعظيم المشاركة السياسية ويعجل من التحول الديمقراطي في المجتمع – علاقة غير خطية .

وإذا نظرنا إلي هذين السببين نجد أنهما يتكاملا مع الوظيفة الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني في المشاركة بالمسئولية الاجتماعية، وتمكين المجتمع من تدبير حاجاته الاجتماعية دون الاعتماد الكلي لا علي السوق ولا الدولة معا، ويكون الناتج علي المدى البعيد أبنية ديمقراطية تحتية-وان كانت مؤسسات المجتمع المدني ليست في طبيعتها سياسية .أضيف أيضا أن العمل الفردي المباشر-رجال الأعمال والشخصيات العامة- احد التصنيفات المعبرة عن مؤسسات المجتمع المدني بجانب الأحزاب، النقابات،والجمعيات التطوعية.

تجد الدراسة إطارها النظري في هذا التوجه عن العلاقة بين الصفوة الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني القائم علي النموذج الانجلو-سكسوني الذي يؤمن بالبعد التعدي للمجتمع المدني واستقلال المصالح الاجتماعية والاقتصادية . كما أن هذه الدراسة تستكمل البحث في الفرضية القائلة بان المصالح الاقتصادية مكون أساسي من المجتمع المدني، تكتسب قوتها خارج الدولة مما يؤدي إلي توزيع القوة السياسية ،وزيادة ارتباط أعضاء هذه الطبقة الاقتصادية بمناقب المجتمع المدني الخادمة لمصالحهم علاوة علي تحقيق الخير العام.

ويقترح الإطار النظري أن غياب مثل هذا الدور الفعلي والمؤثر للصفوة الاقتصادية ،يعود إلي غياب مفهوم الاستقلال بالمعني الواسع، ووجود تناقض بين القانون المنظم والصلاحيات الفعلية في تطبيقه، بجانب أن تأثير هذه الصفوة لا يعكس بالضرورة وجودها الفعلي كفاعل رئيسي في الحياة الاجتماعية. أضف إلي ذلك أن دراستها يؤرخ لها في المجتمع المصري بنمو الرأسمالية الاحتكارية. وان كانت هذه الرؤية موجودة في جنبات المجتمع المدني المصري، الطبقة المهيمنة؛ لا تهتم بالارتباط بالجماعات الأخرى؛ عرضة دوما للهجوم؛ ضيقة

[٢١] مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بني سويف

ومنكمشة؛ غير متسامحة مع الدولة والمعارضة السياسية. هذا النمط الشائع جعلها بالفعل أداة للقهر وتغييب للمجتمع المدني تاريخيا .

ولكي نقترب الدراسة من هدفها صاغت بعض التساؤلات النظرية والمنهجية حول هذا الدور منها: ما هو مفهوم المنشأت الاقتصادية والمجتمع المدني كإطار نظري يحدد الفوارق بينهما ، وما هي الأدوار المتوقعة لمؤسسات المجتمع المدني الاقتصادية في حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة. وأخيرا، تطرح الدراسة رؤية امبريقية حول احد النماذج العملية في مدينة بني سويف ، شركة النور والتوحيد "دراسة حالة" معتمدين علي التحليلي المقارن بين ما هو متوقع وما هو بالفعل في الواقع المعايش عن طريق الملاحظة والمقابلة مع أصحابها والعاملين بها والمستفيدين ، والدراسات المتخصصة في هذا الشأن.

تحويل جميع انواع النفايات المحلية الى طاقة قابلة للاستخدام فى مصر

د/ احمد رضا جلالي[٢٢]
د/ ايهاب فوزى امين[٢٣]

تتخلص فكرة المشروع فى توفير تكنولوجيا البلازما المعالجة للنفايات بطريقة مبتكرة وصديقة للبيئة وأحد طرق الاستفادة من مختلف انواع النفايات مثل (الاخشاب- البلاستيك – والورق- اطارات السيارات – جميع انواع المخلفات العضوية) بغية ايجاد مصادر مستدامة لأنتاج العديد من مصادر الطاقة ومنتج كيميائى كالغازات ومنها مصدر للحرارة وكذلك للكهرباء بدلا من الطاقة المحررة من الاحتراق فى المحارق الخاصة بالنفايات التقليدية والمضرة للبيئة دون الاستفادة منها وبالتالي الاستفادة من المواد المعالجة .

وهذا المشروع يمكن الاستفادة منة فى محافظة بنى سويف كأول مشروع للتخلص من مختلف انواع النفايات والتى تعتبر تحدى كبيرا بالنسبة للمحافظة، كما انها تعد ثروة كبيرة وثمينة بالدول المتقدمة والتى يمكن ان تقدم العديد من العروض لشرائها، تقدر كمية النفايات بالمحافظة طبقا للبيانات والإحصائيات المبدئية الى ٣٥٠ طن يومى.

والجدير بالذكر أن من تحويل ٣ آلاف طن من النفايات يومياً يساهم المشروع فى توفير سريع للغازات المستخدمة فى العديد من العمليات الكيميائية ، مع العلم بأن الحد من تدفق الغاز هو من متطلبات العلاج للعادم الصادر وهو من أهم القوى الدافعة وراء هذا المشروع وإعطاء الأولوية لنوعية البيئة بتكلفة معقولة، والمساهمة في التنمية المستدامة.

ما هى المشكله المراد علاجها بالمشروع

بالرغم من وجود تشريعات صارمة فى العالم بشكل متزايد على معالجة مجاري النفايات والقيود المفروضة على التقنيات التقليدية مثل الحرق الحراري، والأكسدة الحفازة تجعل البلازما تكنولوجيات أكثر وأكثر جاذبيه. والقوة الدافعة وراء هذا المشروع هو إعطاء الأولوية لنوعية مفيدة وصديقة للبيئة بتكلفة معقولة، والمساهمة في التنمية المستدامة وبالتالى تحقيق طرق عديدة لزيادة كفاءة عمليات المعالجة القائمة على البلازما. ففى هذا المشروع الأهمية تتعلق بتغذية البلازما بالمخلفات فى وجود الحرارة ، أي أن التفكك المزدوج المتزامن وعملية الانصهار مع الأخذ فى الاعتبار التعامل مع المواد الخام فى مشاعل البلازما في غرفة المفاعل، حيث يتم تحويل المكونات العضوية الى غاز التوليف (الغازات الاصطناعية) من قيمة السعرات الحرارية العالية.

في حين يتم تحويل المكونات غير العضوية في الحمم غير المزجج المرتشحة الى مواد أولية وهى لها عظيم الاستفادة، وتحسين نوعية أي من الغازات الاصطناعية وفقا لمعايير يحددها

[٢٢] أستاذ مساعد بكلية العلوم جامعة بني سويف

[٢٣] المدير التنفيذى لجمعية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ريدك) بمحافظة بنى سويف

الاستخدام النهائي. سيتم التحقيق فى هذا المشروع حتى يستوفى لكل المعايير كأقصى محتوى الطاقة من الغازات الاصطناعية لتوليد الكهرباء أو إنتاج الحرارة (التحويل الحراري)، أو إنتاج أو استرداد قيمة من قبل المنتج من الغازات الاصطناعية مثل الميثانول، على التوالي الهيدروجين لخلايا الوقود (الوقود التحويل الكيميائية)

الهدف والنتائج المتوقعة

- نقل وتنفيذ تكنولوجيا البلازما للأغراض البيئية وهي عملية جديدة نسبيا لأن معالجات البلازما تعمل في وقت واحد كمعالجات كيميائية للمواد المحترقة بواسطة البلازما وكجهاز حراري لإنتاج الطاقة الكهربائية من المعالج. ففى المعالج فأن البلازما تنقل الطاقة إلى المواد المراد علاجها مما يثير رد فعل مزدوج لعمليتان في وقت واحد في معالج النفايات (مشاعل البلازما) فيحدث تحلل حراريا في المركبات العضوية إلى عناصرها المكونة (الغازات الاصطناعية مع تحويل أكثر اكتمالا من كربون الى غازات أكثر مما كانت عليه في المحارق ولا سيما مع الشعلة المقترحة هنا، وكذلك الى مواد غير عضوية مذابة وتحويلها إلى خاملة كثيفة الخبث غير مرتشحة ولهذا لا يحتاج الأمر إلى التخلص منها بل الاستفادة من ذلك (إلا في حالة النفايات المشعة). لذلك ويمكن الاطلاع على أنها نظام معالجة مغلقة تماما . وسوف نعرض بعض النقاط المستهدفة للاستخدام الحرارى للبلازما
- درجات الحرارة أعلى بكثير مما يمكن أن يصل لها الحرارة بالمولدات التقليدية
- بيئة شديدة التفاعل والحد من النفايات وبقايا المخلفات (صديقة للبيئة)
- ارتفاع كثافة الطاقة العالية الكفاءة وانتقال الحرارة بسلاسة ويسر الى المخلفات، مما يسمح أوقات أقصر الإقامة والإنتاجية الكبيرة وصغر مساحة المشروع
- أمكانية القصور ذاتي الحراري منخفضة جدا وسهولة السيطرة على ردود الفعل
- انخفاض المدخلات من الغازات المستخدمة لإنتاج البلازما لأقل بكثير منها فى حالة الوحدات الكلاسيكية التى تستخدم الحرق وبها تلوث ودرجات حرارة عالية فى الإدخال والإخراج وهذا غير موجود فى مشاعل البلازما
- عدم وجود غازات الاحتراق الناتجة عن المحارق التقليدية
- المصانع الصغيرة يمكن أن يرفق بها وحدة للبلازما صديقة البيئة التى تؤدى الى كثافة الطاقة المرتفعة ، وتدفقات الغاز أقل، والحد من حجم امخلفات الضارة بالبيئة أفضل من المحارق
- مصدر الحرارة هو الكهرباء بدلا من الطاقة المحررة من الاحتراق وبالتالي مستقلة من المواد المعالجة، وتوفير المرونة وسريعة التحكم في العمليات، والمزيد من الخيارات في الكيمياء العملية ، بما في ذلك إمكانية توليد الطاقة الكهربية
- التحكم الأمثل لتكوين غازات التفاعل.

- **المراحل المقترحة لتنفيذ المشروع**

المرحلة الاولى (السنة الاولى)

وفيها يتم بناء معالج البلازما للنفايات والتخلص منها وفيها يتم الانتاج الاقتصادى لمختلف الغازات التى يمكن استخدامها فى المشروعات الصناعية وذلك بالإمكانيات التالية

عدد ساعات العمل السنوية ٨٠٠٠ ساعة.

حجم النفايات السنوى ٤٠ الف طن.

مساحة المعالج ١٥٠ X ١٢٠X ١٥

المرحلة الثانية: (السنة الثانية)

وفيها يتم تأسيس وحدة التحكم الالكترونى للمعالج على احدث تكنولوجى متوفرة الان فى العالم ومن ثم يتم فيها تحويل الغازات المنتجة من خلال المرحلة الاولى وإدخالها على مولدات لإنتاج الطاقة الكهربائية- حيث يتم انشاء مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة حول هذه الوحدة لتقوم هذه الوحدة بتغذية هذه المشروعات على مدار العام بصورة ذاتية ومستمرة - لذلك فمن المتوقع ان يتم انشاء هذا المشروع فى منطقة صحراوية غير مرفقة من حيث الغاز او الكهرباء فقط حيث يقوم المشروع بإمداد المنطقة الصناعية الصغيرة باحتياجاتها من كلا من الطاقة الحرارية والكهربائية والغازات التى يمكن ان تستخدمها، وتتراوح الطاقة الكهربائية المتوقع انتاجها من هذا المعالج كالتالى:

الطاقة الكهربائية المنتجة فى الساعة ٩,٠٤ ميجاوات.

الطاقة الحرارية المنتجة فى الساعة ٨,٨٨ ميجاوات.

انتاج كميات من الخبث (نواتج حرق المخلفات) تصل الى ٢٥٤٤ طن سنويا والتى يمكن ان يتم تشكيلها فى صناعة الاثاث والحوائط الجاهزة للبناء وغيرها من المنتجات الاخرى.

المرحلة الثالثة: (السنة الثالثة)

وفيها يتم الربط بين الجزء الاقتصادى للمشروع بالجزء البحثى للاستفادة من المرحلة الاولى والثانية من خلال برتوكول تعاون بين وحدة ذات طابع خاص بالجامعة- يتم انشائها وجمعية تنمية المشروع من خلال المشروع حيث يمكن ان يتم عملية التبادل المهاري والعلمي لطلبة الماجستير والدكتوراه فى مجال البلازما تكنولوجى وهذه سابقة فريدة من نوعها لهذا المجال على مستوى جامعة بنى سويف.

المرحلة الرابعة: (السنة الرابعة)

وفيها يتم انشاء قسم للهندسة البيئة بالجامعة حيث يبدا ربط هذا القسم بجامعات اوروبية متميزة فى مجال تكنولوجيا البلازما وكذلك المعاهد المتخصصة فى نفس مجال تكنولوجيا البلازما .

حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية

أ/ عمر حوتية[٢٤]

يعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (والمعروفة بـ SMEs) أهم رافد من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والمتقدمة، وقد سعت العديد من الدول العربية خلال العقود الماضية إلى وضع سياسات تدعم هذا القطاع باعتباره وسيلة مناسبة لتطوير الاقتصاديات المحلية.

إلا أن هذه المشروعات بقيت تعاني من صعوبات ومعوقات قبل إنشائها وبعد تشغيلها تحد من توسعها مما يحول دون نمو قدراتها وإسهامها الفعّال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق تعد آلية حاضنات الإعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العقود الأخيرة فاعلية ونجاحا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل جديدة، وتهيئة شروط التنمية المحلية المستدامة لاقتصاديات الدول العربية.

وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي: ما هو دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية ؟

وسنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على مختلف عناصره ، وذلك على النحو التالي:

أولا : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بالدول العربية

ثانيا: ماهية حاضنات الأعمال وأهميتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا : بعض التجارب العالمية لإقامة حاضنات الأعمال

رابعا : مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، تنمية الاقتصاد المحلي.

[٢٤] أستاذ مساعد جامعة أدرار – الجزائر

دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة / مركز جيل البحث العلمي نموذجاً

أ/ جمال بلبكاي[٢٥]
أ/ غزلان هاشمي[٢٦]

يؤدي المجتمع المدني دورًا مهما وكبيرا في خلق مجتمع المعرفة، وهناك ارتباط وعلاقة جدلية مهمة بينهما، إذ أن منظمات المجتمع المدني تعمل في مجال نشر وتنمية حقوق الإنسان، وأصبحت هذه المنظمات هي الكيان المدافع عنها، وتلعب دورا مهما في التأثير على الرأي العام والوعي الاجتماعي والدعوة لأفكار المساواة والتعددية الثقافية والسياسية ، واحترام قيم حقوق الانسان، زيادة على ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تعمل في ميادين مهمة أخرى، تشكل مناخًا ملائمًا لنمو المعرفة والمعلوماتية ، كالإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فإن دورها مؤثر وفعال في تحقيق التنمية، وربط المواطن بقضاياها ، يضاف إلى ذلك، أن تعاون منظمات المجتمع المدني مع مختلف المنظمات والمراكز والمؤسسات البحثية خاصة تجعله يدفع نحو دور كبير في خلق مجتمع المعرفة وتوطيد العلاقات بين الشعوب .

وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني العربي مساهمة جادة في القمم والمؤتمرات العالمية ، وتضمنت تقاريرها خطة عمل حول تعميق وتأكيد علاقة المواطن العربي بمجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات، وتلبي المنظمات المدنية حاجات المجتمع في هذا المجال، من خلال نشر وتوفير تكنولوجيا المعلومات وخدماتها ، بل إن هذه المنظمات تقوم بالضغط على الحكومات العربية ودفعها نحو نشر وتفعيل امتلاك التقنية العلمية المتطورة في مجال المعلومات وخلق مجتمع المعرفة .

ولغرض دراسة هذه الثنائية المترابطة الوثيقة بين المجتمع المدني، ومجتمع المعرفة ،نقدم هذه الدراسة التي تهتم بدور منظمات المجتمع المدني في خلق وتكوين مجتمع المعرفة، من خلال دراسة وقراءة السبل نحو تحقيق وبناء مجتمع المعرفة، ودور وأهمية منظمات المجتمع المدني في أداء هذه المهمة من خلال عرض مركز جيل البحث العلمي كنموذج، وهو يتشكل من اعتبارات جيلية مختلفة، حيث تكامل الأجيال وتعاونها وتكاثفها من أجل بناء صرح معرفي أصيل، يحترم حدود الاختلاف ويؤصل للحوار المعرفي البناء، ولربما الاسم المختار لهذا المركز يعكس سياسته وأهدافه.

---

[٢٥] أستاذ مساعد قسم " ب" علوم التربية التعليمية ومشكلات التعلم المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي ،عزابة ،سكيكدة، الجزائر.

[٢٦] رئيسة تحرير مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية- مركز جيل البحث العلمي

الدولة وعلاقتها بالجمعيات الأهلية

أ.د/ طلعت إبراهيم لطفي[٢٧]

ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن مجلس الوزراء عام ٢٠١٣، أن محافظة بني سويف قد تم تصنيفها في المركز الرابع والعشرين على مستوى محافظات الجمهورية من حيث تدني الخدمات الأساسية، الأمر الذي كان له تأثيره على مستوى معيشة المواطنين وارتفاع نسبة الفقر والبطالة رغم ما لدى المحافظة من إمكانيات سياحية وثروات معدنية ومحجرية لم تستغل بعد. وطالب التقرير بتوحيد الجهود للقضاء على مشكلة محو الأمية التي تعوق تنفيذ برامج التنمية في المحافظة من خلال توجيه الجمعيات الأهلية للعمل التطوعي للمساعدة بإمكانياتها في هذا الشأن.

وتهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على كيفية نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، ومدى العدالة في توزيع هذه الجمعيات على المراكز المختلفة التابعة للمحافظة، والتعرف على مجالات العمل والأنشطة المختلفة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، ودرجة تدخل الدولة في هذه الأنشطة، ومدى وجود التنسيق والتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي، وأخيراً التعرف على نوع العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية وأهم العوامل التي تؤدي إلى التعاون أو الصراع بين الطرفين.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمد الباحث على طريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة، حيث تم اختيار عينة غرضية من المتطوعين للعمل في الجمعيات الأهلية بحيث يتم تمثيلهم لمجالات العمل المختلفة التي تعمل بها الجمعيات الأهلية. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي بهدف تتبع تطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف منذ إشهار أول جمعية حتى الوقت الحاضر. وقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات التي تتطلبها الدراسة، وذلك بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المضمون، حيث تم تحليل مضمون قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعمول به حالياً في مصر، كما تم تحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها بعض الهيئات مثل الهيئة العامة للاستعلامات فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية، وتحليل مضمون قاعدة المعلومات التي أصدرها مركز معلومات الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠١٣.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن كيفية تطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف منذ إشهار أول جمعية عام ١٩٠٢، وهي جمعية المصطفى الخيرية في الدوالطة بمركز بني سويف، وقد مر على إشهار هذه الجمعية الإسلامية ٤٨ عاماً قبل أن تظهر جمعية أهلية أخرى، وهي جمعية المحبة القبطية الأرثوذكسية التي ظهرت في أشمنت بمركز ناصر عام ١٩٥٠، الأمر الذي

[٢٧] أستاذ علم الاجتماع المتفرغ كلية الآداب – جامعة بني سويف

يشير إلى أن الجمعيات الأهلية الدينية كانت أسبق في الظهور بمحافظة بني سويف بالنسبة لغيرها من الجمعيات الأهلية الأخرى.

وقد كان من المتوقع أن يزداد عدد الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف بعد اعتراف دستور مصر عام ١٩٢٣ بحق المصريين في الاجتماع وتكوين الجمعيات الأهلية. إلا أنه لم يتم إشهار أي جمعية إلا في الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأ إشهار الجمعيات الأهلية وتزايدها حتى بلغ عددها (٧٧) جمعية في الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠)، (٧٤) جمعية في الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠)، (١٣٢) جمعية في الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)، (٩٥) جمعية في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، (٦٧٦) جمعية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، (٥١٣) جمعية في السنوات الأربع الأخيرة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣). وقد اتضح من الدراسة أن مدى ازدهار وتزايد عدد الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف قد تأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع المصري، حيث مر هذا المجتمع بعدة مراحل منها مرحلة التطبيق الاشتراكي (١٩٦٠-١٩٧٣)، ومرحلة اقتصاديات الحرب (١٩٦٧-١٩٧٣) التي شهدت قيام حرب يونيو ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨٠)، وقد بلغ عدد الجمعيات قمة الازدهار خلال الفترة الأخيرة التي ظهرت بها ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وقد تبين من الدراسة أن هناك حالياً ١٥٦٩ جمعية ومؤسسة أهلية في محافظة بني سويف، وأن هذه الجمعيات بمجالاتها المختلفة موزعة على المراكز التابعة للمحافظة، حيث يوجد أكبر عدد من هذه الجمعيات في بندر بني سويف (٢٩٥ جمعية). ويلي ذلك على الترتيب: مركز بني سويف (٢٦٠ جمعية)، مركز ببا (٢٢٣ جمعية)، مركز إهناسيا (٢٠٠ جمعية)، مركز الواسطى (١٨١ جمعية)، مركز ناصر (١٦٠ جمعية)، مركز الفشن (١٥٢ جمعية) وأخيراً مركز سمسطا (٩٨ جمعية).

واتضح من الدراسة أن معظم الجمعيات والمؤسسات الأهلية الموجودة في محافظة بني سويف لا تعمل في مجال واحد فقط، بل تعمل في عدة مجالات تتعلق بالرعاية الاجتماعية أو تنمية المجتمعات المحلية. ومن هذه المجالات: تقديم المساعدات الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، وحماية البيئة والحفاظ عليها، والخدمات الثقافية والعلمية والدينية، وحماية المستهلك، ورعاية الفئات الخاصة والمعاقين، ورعاية الشيخوخة وأرباب المعاشات، والتنظيم والإدارة، وتنظيم الأسرة، ورعاية المسجونين وأسرهم، والدفاع الاجتماعي، والصداقة بين الشعوب، ورعاية الطلاب.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن غالبية أفراد العينة يرون أن الدولة تتدخل في أنشطة الجمعيات الأهلية إلى درجة كبيرة، كما أن غالبيتهم لا يؤيدون تدخل الدولة في أنشطة هذه الجمعيات، الأمر الذي يؤيد صحة ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه أو المذهب الفردي، وهو الاتجاه الذي يعتنق فكرة الاقتصاد الحر، والتي تؤكد على أهمية السوق، حيث يسود التنافس الحر

بين الأفراد والبائعين والمشترين، مما يؤدي إلى كفاءة الإنتاج، والتوزيع، مع التأكيد على أن يظل تدخل الدولة في الحدود الدنيا.

كما كشفت نتائج الدراسة عن أن غالبية أفراد العينة يرون أن الجمعيات الأهلية تقوم دائماً بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة، وأن هناك تنسيق وتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي، الأمر الذي يؤكد صحة ما ورد في نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي التي قدمها سدني ويب S. Webb، من حيث أن المؤسسات الأهلية تعمل على تكملة الخدمات التي تقوم بها الهيئات الحكومية، والتنسيق بينها وبين الهيئات الحكومية فيما يتعلق بهذا الشأن.

وقد تبين أن الجمعيات الأهلية تعتبر بمثابة أنساق اجتماعية مفتوحة تتفاعل مع غيرها من المؤسسات الحكومية والأهلية الموجودة في المجتمع، الأمر الذي يتفق مع نظرية النسق الاجتماعي. وقد اتضح من الدراسة أن غالبية أفراد العينة يرون أن هناك علاقة تعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية، وأن زيادة الدعم والتمويل الحكومي للجمعيات الأهلية من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية. وقد أكد غالبية أفراد العينة أن الجمعيات الأهلية تحصل فعلاً على إعانات مالية من الدولة. أما عن العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الدولة والجمعيات الخيرية، فهي على الترتيب: مشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تنفيذ بعض المشروعات الاجتماعية، وإسهام الحكومة في دعم الجمعيات الأهلية فنياً وإدارياً، وتدعيم قنوات الاتصال بين الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية، وتكريم الدولة للجمعيات الأهلية الفعالة في تحقيق أهدافها.

كما تبين من الدراسة أن حوالي ربع أفراد العينة يرون أن هناك علاقة صراع بين الدولة والجمعيات الأهلية. وقد اتضح أن سيطرة الهيئات الحكومية على الجمعيات الأهلية يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى الصراع بين الطرفين. أما عن العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية، فهي على الترتيب: تحكم الأمن في موارد الجمعيات الأهلية، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الأهلي التطوعي، وتعقد إجراءات الحصول على الدعم والتمويل الحكومي، وعدم المرونة في بنود قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ووضع القيود على التمويل الأجنبي، وعدم إعطاء العاملين بالجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات، وعدم سماح التشريعات بفرض ضرائب لصالح الجمعيات الأهلية، وأخيراً عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل الأهلي التطوعي.

نحو بناء استراتيجية لآليات العمل الاجتماعي بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني

أ.د/ كمال الزيات[٢٨]

تهدف استراتيجيات التنمية في أي مجتمع من المجتمعات إلى إقامة بنية إنتاجية قوية تعمل على زيادة الانتاج وتحقيق الجودة في نظم التعليم والتدريب والاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التقني، وتوظيف المعرفة باقتدر للتنمية المجتمعية وحسن إدارة المشروعات الإنتاجية والخدمية حتى يمكن لأفراد المجتمع الشعور بالإنتماء للوطن الذي فيه يعيشون ويعملون من أجل تحقيق الرخاء والنمو والتقدم في مختلف مجالات الحياة.

ومن الملاحظ أن خطط واستراتيجيات التنمية في مجتمعنا المصري المعاصر قد نتج عنها آثار سلبية خلال الحقبات التاريخية الماضية تمثلت في زيادة معدلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي بما أدى إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ونتج عن ذلك حدوث خلل في البناء التنظيمي للمؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.

وللخروج من هذه الأزمة يكون من الضروري وضع استراتيجية جديدة لإعادة بناء المجتمع عن طريق تطوير وتغيير نظم العمل في جميع التنظيمات والمؤسسات المجتمعية والسياسية والاقتصادية وفي كل مجالات النشاط الانساني.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يدور محور هذه الورقة حول رصد الواقع المعاش في مجتمعنا المصري المعاصر منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى الآن، ووضع استراتيجية جديدة تهدف لاشباع الحاجات الأساسية لجميع فئات المجتمع على أساس من العدالة الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن هناك اهتمامات علمية معاصرة بالبحث عن أهمية العمل الاجتماعي في تنظيمات المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية لفئات المجتمع لتحقيق أهداف التنمية السياسية والاجتماعية عن طريق الشراكة المجتمعية بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني وهذا هو المحور الذي يدور حوله موضوع هذه الورقة، ونعرض لذلك من حيث:

١. مفاهيم العمل والعمالة.
٢. العمل ومشكلات المجتمع.
٣. العمل واحتياجات التنمية.
٤. العمل والشراكة المجتمعية.
٥. نحو بناء استراتيجية لآليات العمل بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني.

[٢٨] أستاذ غير متفرغ بكلية الآداب جامعة بني سويف

المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في دفع مسيرة التنمية

د/ مني محيي الدين محمد خليفة[٢٩]

المقدمة:

لم يعد تقييم الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص يعتمد على عوائدها وربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات والمؤسسات تعتمد في بناء سمعتها ومكانتها على مراكزها المالية فقط، إذ ظهرت وانتشرت مفاهيم حديثة من شأنها أن تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية في شتى أنحاء العالم. لم تعد إدارة المؤسسات مسؤولة فقط أمام مالكي الأسهم (Shareholders) حيث ظهر مفهوم المسئولية الاجتماعية ليضيف تحديات متزايدة أمام الإدارات التنفيذية لهذه المؤسسات كما يضعهم أمام تحدٍ قانوني حيث ظهر مفهوم المستفيدين (Stakeholders) والذي يشمل بالإضافة إلى مالكي الأسهم الموظفين، الزبائن، الموردين والمجتمع بشكل عام.

وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، حيث أدركت الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات االربحية، والمشاركة في نشاطات المجتمع والبيئة،. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح معتمدا على أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد. وبالتالي تتجلى المسؤولية الاجتماعية للشركة من خلال منهجية عمل تتبناها الشركات في ممارسة الأعمال التجارية ، حيث تقوم هذه الشركات بدمج الممارسات الأخلاقية في جميع عملياتها الإدارية والتجارية والتشغيلية (الداخلية منها والخارجية) ، بما في ذلك الطريقة التي تبرز بها تلك الشركات رؤيتها ورسالتها في السوق وأمام المجتمع:

- **خارجيا (أمام المجتمع): يتم ذلك من خلال تقديم الشركات لنفسها كشركات مواطنة تدعم المجتمع المحلي الذي تعمل به ، وتعمل على الحد من التلوث ومعالجة أي آثار بيئية سلبية قد تنتج عن عملياتها التشغيلية.**
- **داخليا (ضمن إطار الشركة): ويكون ذلك بالطريقة التي تدير بها الشركات مسؤولياتها الإدارية وعملياتها التشغيلية الداخلية، على سبيل المثال طريقة إدارتها للموارد البشرية، العلاقات مع العملاء، التسويق والدعاية والإعلان، الإدارة التنفيذية وعلاقاتها مع المستثمرين والشركاء.**

[٢٩] مدرس إدارة الأعمال المعهد العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

في ضوء ما سبق تنبع مشكلة البحث وأهدافه من أنه علي الرغم من أن الدور الرئيسي الذي تؤديه الشركات والمؤسسات - كونها أحد أبرز المصادر الرئيسية للدخل والتطوير واستحداث فرص العمل في الدولة - يتطلب منها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة، حيث تتبلور مشكلة البحث في التساؤل التالي:

- كيف يمكن للشركات مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السريعة في عصرنا الحالي بما يعود بالنفع على المجتمع بالشكل الأنسب. وكيف لها ان تغير من ثقافة العاملين لديها بما يتناسب مع هذه التطورات؟

النتائج والتوصيات:

انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج و من أهمها مايلى :

- أظهرت الدراسة انه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع العربي ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها.
- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات فى معظم البلدان و اصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلي شركاء فى التنمية المستدامة .
- تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلى والشركات معا والتى تتمثل فى تقديم سلع و منتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

ثانيا: التوصيات:

- لتفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية في البلاد العربية توصي الدراسة بما يلى:
- قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
- تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة في إطار تنمية البشرية.
- قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية ، وتوفير محفزات نظامية للشركات على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.
- سن التشريعات التى تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

- ضرورة وجود ادارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقه، على أن تتبع الإدارة العليا مباشرة .
- أهمية وجود مؤشر عربي للمسؤولية الاجتماعية.

المؤسسات غير الحكومية ودورها فى الحفاظ العمرانى على الأحياء ذات القيمة التاريخية: نحو رؤية متكاملة لتطوير حى مقبل التاريخى بمحافظة بنى سويف

د/ هشام محمد طاهر الليثي[٣٠]

أفقدت سياسة التخطيط والحفاظ العمرانى الشامل المعاصرة، والتى تنتهجها أجهزة الدولة وسلطاتها التنفيذية العلاقة العضوية المستمرة بين أجهزة التخطيط المركزية والإدارة المحلية، وذلك لضآلة الدور المنوط القيام به بالمجالس المحلية من أجل النهوض بعملية التنمية برغم أهميتها ودورها الفعال فى هذا المجال، وبرغم أن الهدف المعلن من التخطيط المركزى بأسلوبه الحالى هو تحقيق الرفاهية وأسلوب الحياة الملائم لأفراد المجتمع، إلا أنه فى حقيقة الأمر يعتبر عملاً سلطوياً يملى إملاء ويرسم واقعاً افتراضيا لحيز الفرد والمجتمع، وغالباً ما يتسبب هذا النوع من الأسلوب المركزى فى أحداث سلبية كبرى نتيجة عدم الاكتراث باحتياجات أفراد المجتمع المستوطن، وبالتالى تفتقد مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وحسن توزيع الموارد مما يشكل انحطاطا وتدنى على كافة مستويات التخطيط المدنى .

ولا شك أنه بالنظر إلى واقع المشاركة الشعبية Citizen Participation فى النظام الإدارى المحلى المصرى يتضح الغياب الكامل لها تخطيطاً وتنفيذاً و متابعة، ففى الوقت الذى تزيد فيه نسبة إسهامات المواطنين فى مشروعات التنمية المحلية فى الريف المصرى عن ٨٠٪ من التكلفة الكلية لهذه المشروعات، نجد أن نصيبها ضئيل جداً فى إدارة عملية التنمية المتكاملة، فنادراً ما تملك الحكومات والسلطات التنفيذية الوسائل والطرق الكافية لحل جميع المشاكل البيئية بمفردها حيث يستطيع المستوطنون المحليون من خلال تجاربهم ومبادراتهم الشخصية توفير المصادر المرجعية الاضافية لتخطيط المجتمع المحلى من الناحية الواقعية الأمر الذى يمثل حدثاً فى حد ذاته

ولذلك فقد جاء البحث إحياء لفكرة (دعم تطوير البناء بالجهود الذاتية Self-Help) فى مجالات الحفاظ على التراث وترميم المبانى التاريخية من خلال الدعوة إلى استثمار طاقات المجتمع وموارده البشرية من خلال "الجهود الذاتية" التى تنقسم إى نوعين رئيسيين من ناحية توزيع المسئولية وهما:- الجهود الذاتية غير الموجهة، والجهود الذاتية الموجهة .

وسنتعرض فى هذا البحث للقضية الهامة المعنية بتفعيل دور المشاركة الشعبية المقصود بها القدرة على التأثير فى الإدارة الرسمية والإقليمية، ومعاونتها فى وضع واتخاذ وتنفيذ القرارات التى تستجيب لاحتياجات المواطنين، كركيزة لتخطيط المجتمع المحلى ويتحقق

[٣٠] مدرس التصميم المعمارى بقسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة جامعة بنى سويف

بموجبها الصالح العام فى هذا الاطار... من خلال عرض تصور وإطار إسترشادي عام للأدوار التى يمكن ان تقوم بها تلك المؤسسات المدنية لتفعيل مفهوم الحفاظ العمرانى بالجهود الذاتية والجهود التعاونية باعتباره أحد الاتجاهات التى تعزز من قيمة الشعور بالانتماء، بعد أن تبلورت رؤى ترى أن لجهود الأفراد الذاتية دوراً إيجابياً فى عمليات الحفاظ العمرانى على المبانى ذات القيمة، وسيعتمد الاطار النظرى للدراسة على عرض لمجموعة من التجارب السابقة فى هذا المجال كتجربة الرائدة لمؤسسة الاغاخان الثقافية فى تطوير المناطق التراثية ذات القيمة بالقاهرة التاريخية...

وقد حاولت الدراسة الاجابة على مجموعة من الاسئلة تتضمن:-

كيف يمكن جعل الناس المحليين مترابطين فى تكتلات اجتماعية من اجل البناء والتخطيط والتصميم والحفاظ الحضرى؟؟؟ .

وما الهدف من استوديوهات التخطيط والتصميم العمرانى الداعية الى تفعيل عملية المشاركة الشعبية فى عمليات الحفاظ ؟؟؟ .

وصولا الى هدف عام وهو الدعوة إلى المبادرة وزرع روح الاخلاص فى العمل، ففى سياق إطار الجماعى تعبر فيه كل من السلطة الحاكمة والهيئات التنفيذية والقائمين بالتصميم والحفاظ عن انتمائهم الحقيقي للمجتمع والعمل على خدمته، بحيث لا يهيمن على هذا الانتماء إخضاع المجتمع لأفكار غريبة من شأنها عزل المجتمع وتفرقه عن بعضه البعض... وكذلك محاولة وضع تصور لخطة عمرانية ومعمارية استرشادية متكاملة للمناطق ذات القيمة لإرساء دعائم إقامة مجتمعات حضرية متكاملة يتم تصميمها وتنميتها بمنظور استيعاب مفهوم الملائمة المتوافق مع عملية المشاركة الشعبية.

ويخلص البحث الى وضع تصور مبدئى لإستراتيجية الهيكل الإدارى لمراكز تصميم وتخطيط المجتمع المحلى يتضمن سيناريوهات عمل مقترحة لاستوديوهات التصميم والتخطيط المدنى تهتم بقضايا الحفاظ على التراث العمرانى للأحياء ذات الطابع الخاص ومثالا (حى مقبل التاريخى بمحافظة بنى سويف) الذى يمثل ذاكرة الأمة.

المجتمع المدني بين الواقع والمأمول قراءة في آلية التوافق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني

د/ محمود أحمد عبد الرحمن علي[٣١]

ويحاول هذا المقال أن يتطرق إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة أظنها في غاية الأهمية وتوضح إلى حد كبير أهمية مؤسسات المجتمع المدني في علاقتها بالدولة أو السلطة الحاكمة ، ومن ثم يحاول المقال الإجابة على هذه الأسئلة التي مؤداها : ما دور مؤسسات المجتمع في مجتمعاتنا الآن وما هو المأمول الذي ينبغي أن تكون عليه ؟ وإلى أي مدى كانت الدولة مراعية لمتطلبات المجتمع المدني وآلياته وسبل تدعيمه ، وهل هذا هو ما يتفق مع ما طرحته الأمم المتحدة في هذا الشأن ؟ وإلى أي مدى كان المجتمع العام مساهمًا في الارتقاء بمؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن الإلمام به وبمتطلباته في حياة الناس ؟

[٣١] مدرس علوم إسلامية ولغة عربية مديرية التربية والتعليم بالفيوم

دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ربط محافظات الصعيد بمشروع تنمية إقليم قناة السويس

أ/ إسماعيل شافعي[٣٢]

تأكد المصريون بعد ثورتي ٢٥ يناير ، ٣٠ يونيو أن وطنهم مهلهل .. ومفكك ..وأن الأمية والفقر تنهشان في عظامه .. والأمة المصرية الآن تحاول أن تداوي جراحها لتتعافى وتنهض فالشعوب تمرض ولكن لا تموت ..

ومشروع تنمية إقليم قناة السويس هو أحد أطواق النجاة لينقذ مصر مما هى فيه . فليس من المعقول أن قناة السويس بطولها ١٧٦ كم تحقق عائد سنوي يصل إلى خمس مليارات دولار سنوياً !! في حين أن الدراسات الأولية أوضحت أنه عند استكمال المشروع سوف يصل العائد إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

<u>الحيز الجغرافي المقترح للمشروع يشمل :</u>

★ ميناء العين السخنة ★ ميناء الأدبية بالسويس ★ المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس ★ وادي التكنولوجيا بشرق الإسماعيلية ★ ميناء بورسعيد ★ ميناء غرب بورسعيد ★ ميناء شرق بورسعيد ★ والظهير الجغرافي بميناء شرق بورسعيد ★ وميناء العريش .

<u>مكونات المشروع :</u>

★ وحدات بحرية بترولية ★ ومنطقة تجارة عالمية خاصة بتجارة الترانزيت ★ الخدمات اللوجستية ★ محطات الصب السائل والجاف والزراعي ★ مساحات انتظار ضخمة للشاحنات والسيارات وورش لصيانتها ★ تنمية سياحية متكاملة حول ميناء العين السخنة .

ولكننا نسأل أنفسنا سؤالاً هل تم الاستعداد لهذا المشروع القومي العملاق بإعداد البنية الأساسية والكوادر البشرية الماهرة المدربة وكذلك ربط هذا المشروع بمحافظات صعيد مصر ؟

<u>أولاً : لربط المشروع بمحافظات صعيد مصر فإنه يلزم :</u>

شق طريق بري : مقترح ١٠٠كم تقريباً يربط محافظة بني سويف بميناء العين السخنة .

خط سكة حديد : من خلال سير الخط الحالي (أسوان – بني سويف) ثم يتجه شرقاً مروراً بطريق (بني سويف – العين السخنة) ليصبح خط السكة الحديد المقترح (أسوان – العين السخنة) .

(سبق وتم نشر هذا المقترح بجريدة المساء في عددها الصادر ١٥ أغسطس ١٩٩٩ وتم الإشارة إلى أن التمويل يتم بمشاركة القطاع الخاص وباستخدام نظام B.O.T & (Build, Operate Transfer) .

[٣٢] المدير التنفيذي السابق للمركز الإقليمي لتنمية المشروعات

إنشاء "ميناء جاف" : في منطقة الطريق المقترح الذي يربط بني سويف بميناء العين السخنة واعتبار هذه المنطقة ظهيراً جغرافياً مقترحاً لمشروع تنمية إقليم قناة السويس .

ثانياً : إنشاء أكاديمية التعليم الفني والتوظيف :

إن ما يخشى عند دخول مشروع تنمية إقليم قناة السويس للعمل ، أن نفاجأ بمستثمرين يبحثون عن عمالة فنية ماهرة ومدربة تدريباً عالياً في حين أن هناك طوابير من الشباب العاطلين غير المؤهلين يبحثون عن وظائف وأعمال ، لذا كان من الضروري تأهيل الشباب لهذا العمل من خلال إنشاء "أكاديمية التعليم الفني والتوظيف" وهي منظمة أهلية غير حكومية وغير هادفة للربح منشأة طبقاً لمعايير الجودة العالمية ، وتعنى بتوفير العمالة الفنية المدربة لكافة الأنشطة التي سوف تنشأ لتنمية إقليم قناة السويس ، وعلى أن يكون مقر هذه الأكاديميات في محافظات الصعيد (الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط – الوادي الجديد – سوهاج – الأقصر – قنا – أسوان)

التـــــوصيـــات

١. إنشاء "هيئة عليا" تتبع مباشرة مجلس الوزراء ومن ضمن اختصاصاتها على سبيل المثال لا الحصر :

- إشراك القطاع الخاص في وضع الخطط الاقتصادية للدولة وتحديد ما يسند تنفيذه للقطاع الخاص من مشروعات .
- الدفاع وحماية وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مصر عامة وفي مشروع تنمية إقليم قناة السويس على وجه الخصوص .
- ضمان وضع سياسة اقتصادية ثابتة لا تتغير بتغير رؤساء الجمهورية والحكومات حتى تكون جاذبة للاستثمار الخارجي.

٢. ضم المنطقة التي تربط بني سويف بميناء العين السخنة واعتبارها ظهيراً جغرافياً لمشروع تنمية إقليم قناة السويس.

٣. إنشاء "ميناء جاف" في منطقة الطريق المقترح بين محافظة بني سويف وميناء العين السخنة .

٤. تمديد خط السكة الحديد الحالي (أسوان – بني سويف) ليصبح (أسوان – بني سويف – العين السخنة) .

٥. إنشاء أكاديميات للتعليم الفني والتوظيف في محافظات الصعيد .

٦. إدماج التعليم الثانوي العام بالتعليم الفني ، ليصبح تعليم ثانوي موحد .

٧. السماح لطلبة التعليم الأزهري بالالتحاق بأكاديمية التعليم الفني والتوظيف .

٨. استصدار قوانين :

- تجيز تخصيص نسبة من الناتج القومي – طبقاً لدستور ٢٠١٤ – للإنفاق على أكاديميات التعليم الفني والتوظيف .
- عدم إلزام الطالب بالالتحاق بالجامعة في ذات سنة حصوله على شهادة إتمام مرحلة الشهادة الثانوية الموحدة أو الثانوية الأزهرية .
- أن يقضي خريجوا الأكاديميات الفنية عاماً واحداً في الخدمة العسكرية وذلك لتشجيع الطلبة للالتحاق بها.
- إلزام أصحاب الأعمال والمستثمرين بسداد نسبة مئوية من إجمالي رقم الأعمال المحقق لديهم ويتم خصم هذه النسبة من الوعاء الضريبي لهم وتوجه هذه الحصيلة لنشاط الأكاديميات الفنية .
- استصدار وتفعيل قانون ترخيص مزاولة المهنة .

٩. العودة إلى "لنظام الوقف" من حيث تشجيع الأفراد الميسورين على ربط وديعة في البنك أو عائد عقار أو مشروع، مع ضرورة وجود فتوى شرعية تجيز مصارف الزكاة والعشور في تمويل عمل أكاديميات التعليم الفني والتوظيف .

١٠. قيام الدولة بطرح مساحات الأراضي على جانبي الطريق المقترح (بني سويف – العين السخنة) والذي نوصي بأن يعتبر ضمن الظهير الجغرافي لمشروع تنمية إقليم قناة السويس بأن تطرح هذه الأراضي على مؤسسات القطاع الخاص المحلي والخارجي لإنشاء مدن جديدة عليها حيث أن هذا سوف يؤدي وعلى المدى الطويل إلى تغيير عميق في تحريك جغرافية السكان وانتقالهم من الأماكن شديدة الكثافة السكانية في صعيد مصر قاصدين المناطق الجديدة منخفضة الكثافة السكانية والمجاورة لمشروع تنمية إقليم محور قناة السويس .

نحو تحقيق شراكة فعالة بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص

أ.د/ محمد عبد الرحمن البابلى[٣٣]
د/ أسماء نادى محمد محمد[٣٤]

يعد البحث العلمي من أهم الركائز التي تقوم عليها عمليات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري . ويؤدي البحث العلمي دورًا تكامليًا مع القطاع الإنتاجي في تحديد مشكلاته واحتياجات المجتمع، وتنويع أساليب الإنتاج وتطويرها ورفع كفاءتها من خلال التطوير الكمي والنوعي لتلبية احتياجات المجتمع. إلا أن واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مصر غير معروفة بصورة دقيقة. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية في محاولة للإسهام في سد هذه الفجوة القائمة في هذا المجال وتسليط الضوء على واقع الشراكة من أجل فهم طبيعتها وما يكتنفها من صعوبات، الأمر الذي يعد خطوة أساسية للارتقاء بهذه الشراكة وأنشطة البحث العلمي وتوظيفها بما يخدم مصلحة الطرفين. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث من خلال جمع اكبر قدر ممكن من البيانات المنشورة المتعلقة بمشكلة وأهداف البحث وتحليلها واستخلاص نتائج وتوصيات تسهم في معالجة مشكلة البحث والإجابة على تساؤلاته وتحقيق أهدافه بالإضافة إلى استعراض نماذج تطبيقية ناجحة لعلاقة بعض الجامعات العربية والعالمية بالقطاع الخاص للاستفادة من هذه التجارب في تعزيز علاقة الجامعات المصرية بالقطاع الخاص وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة معوقات أساسية للشراكة وتشمل تدني الوعي بأهمية البحث العلمي لدى القطاع الخاص ومن أبرز تجلياته ضعف استثمار القطاع الخاص في مجالي البحث والتطوير ، وضعف الاتصال والتنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي، إضافة لضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير. كما بينت الدراسة أن الشراكة الفاعلة بين الجامعات والقطاع الخاص تتطلب دعم البنية التحتية للبحث والتطوير والتوسع في الآليات التي تشجع القطاع الخاص في الانغماس بأنشطة البحث العلمي إضافة للاهتمام بتسويق نتائج البحوث ودعم التعاون المؤسساتي بين القطاعين وتأسيس نظام مرن للشراكة.

وفي الختام، ينبغي الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تعد خطوة أولية نحو فهم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في مصر، ومن ثم فإن هناك الحاجة إلى المزيد من الدراسات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية جودة التعليم العالي، علاقة الجامعات بالقطاع الخاص، ارتباط برامج الجامعات بمتطلبات سوق العمل، الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

---

[٣٣] أستاذ الصحة والبيئة - كلية الطب البيطرى- جامعة بنى سويف

[٣٤] مدرس صحة الحيوان والدواجن والبيئة قسم الصحة والأمراض المشتركة- كلية الطب البيطرى- جامعة بنى سويف

دور مؤسسات الأعمال الخاصة فى تمويل البحث العلمى بالجامعات وأثر ذلك فى رفعة الشعوب وتقدمها

أ.د/ محمد القاسم محمد حسونة حسن[٣٥]

الكلمات المرجعية: دور القطاع الخاص فى تمويل البحث العلمي- الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والجامعات - البحث العلمى والاقتصاد القومي- ميزانيات البحث العلمي- الشراكة مع المؤسسات الصناعية بشرق النيل.

ملخص البحث: يُعدُ البحث العلمي هو المصنع الذي ينتج العلم والفكر؛ مما حدا بالكثير من الدول المتقدمة أن توجد آليات ووسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي، وتنويع مصادره ولاسيما القطاع الخاص. ويناقش البحث اربعة من محاور المؤتمر وهى الخاصة بدور مؤسسات الأعمال الخاصة فى رفعة الشعوب وتقدمها ودور القطاع الخاص فى التقدم الاقتصادي وربط المشروعات العلمية الإستراتيجية بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدنى لرفعة الشعوب وتقدمها والاستشهاد بنماذج تطبيقية وعملية لبعض البلدان فى مساهمات الأعمال الخاصة وأثر ذلك فى رفعة الشعوب وتقدمها.

ويهدف البحث إلى تأسيس شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والجامعات في مصر والعالم العربي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف،نتعرف على المعوقات التي تعوق الشراكة الفاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في مصر، واقتراح سبل فاعلة للشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والجامعات وتشخيص واقع القطاع الخاص ودور البحث العلمي في تطوير مؤسساته، والكشف عن دور هذا القطاع في تمويل البحث العلمي في الجامعات المصرية ومراكز البحوث. ويُختتم البحث بتقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد علي زيادة تمويل القطاع الخاص للبحث العلمى والمشاركة مع الجامعات المصرية عامةً، وتوصيات تخص إقليم بنى سويف خاصةً مع الإشارة للشراكة مع المؤسسات الصناعية بشرق النيل.

[٣٥] أستاذ متفرغ كيمياء تحليلية- الوكيل الأسبق لكلية العلوم لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. قسم الكيمياء- كلية العلـوم – جامعة بنى سويف

دور الجامعات الخاصة في تنمية المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

أ.د/ محمد حماد هندي مطر[٣٦]

د/ هبة مصطفى محمد[٣٧]

من منطلق دور الجامعة – سواء أكانت حكومية أم خاصة - كمؤسسة تعليمية ومجتمعية، ومن ثم أهميتها بالنسبة للتنوير والنمو المجتمعي في شتى المجالات، تهدف ورقة العمل الحالية إلى القاء الضوء على دور الجامعات الخاصة نحو تنمية المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وعلى ضوء ذلك تتضمن الورقة مقدمة عامة حول الجامعات كمؤسسات تعليمية ومجتمعية، وما هي خصائصها، وأدوارها، تجاه مجتمع الجامعة من طلاب، وأعضاء هيئة تدريس، وعاملين فيها، والمجتمع المحيط بها؛ مع التركيز على دور الجامعات الخاصة واستثمار مكانتها الفعلية في تحقيق تنمية المجتمع ليس فقط على المستوى المحلي، بل على أيضًا على المستوى الإقليمي والدولي. وبناء على ذلك سوف يتم اختتام ورقة العمل بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي بعرضها ومناقشتها وتنقيحها مع التوصيات الأخرى خلال المؤتمر، يمكن إفادة القائمين على تنفيذ برامج وأنشطة وإجراءات الجامعات الخاصة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

[٣٦] أستاذ مناهج وطرق تدريس وتكنولوجيا التعليم بكلية التربية، ومدير وحدة المشروعات والمدير التنفيذي للمعلومات بالجامعة كلية التربية – جامعة بني سويف

[٣٧] مدرس المناهج وطرق التدريس كلية التربية – جامعة بني سويف

دور كليات التربية الرياضية فى تمويل الجامعات المصرية: دراسة حالة لكلية التربية الرياضية بنين – جامعة حلوان

أ.د/ مدحت على أبو سريع[٣٨]
د/ حسام الدين عبد الرازق هواري[٣٩]
د/ محمد إبراهيم محمد أحمد[٤٠]
د/ أحمد محمد هاشم[٤١]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الوحدات ذات الطابع الخاص فى كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان فى تمويل الجامعة وكذلك التمويل الذاتى للكلية، مستخدم المنهج الوصفي على عينة البحث بالطريقة العمدية متمثلة فى كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان - الوحدات ذات الطابع الخاص، واستخدم الباحثون استمارة جمع البيانات من إعداد الباحثين كما تم استخدام المقابلة الشخصية كأحد وسائل جمع البيانات، وقد أشارت أهم النتائج أن إجمالى الدخل خلال عام ٢٠١٣م ٥٦٨٠٠٠ ج م خمسمائة وثمانية وستون ألف جنيه مصرى شهرياً حيث بلغ أعداد المشتركين ٦٧٣٥ موزعين على الأنشطة التى يقدمها مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية وهى كالتالى كرة القدم ١٧٣٥ ، كرة السلة ٤٣٠ ، الكرة الطائرة ٣٥٠، كرة اليد ٢٣٧، القوس والسهم ١٦، التنس الأرضى ١٣٧، الإسكواش ٣٥، الكاراتيه ٥٤٠، الكنغ فو ٤٨٠، التايكوندو ٤٠، الجودو ٦٩، الأيكيدو ١٥، ألعاب القوى ٤٠، الملاكمة ٣٣، الجمباز ٣٨٠، الجيم ٤٥٨، السباحة ١٥٦٠، ودورات تعليم السباحة ١٨٠ ، وقد بلغ إجمالى الدخل خلال عام ٢٠٠٣ حوالى (٢٨٣٢٠٠ج م) شهرياً وخلال عام ٢٠٠٨ حوالى (٤٢٦٠٠٠ج م) شهرياً أى متوسط الدخل يزداد كل خمس سنوات بنسبة تصل ٢٠ : ٢٥٪ يتم توزيعهم كالتالى ٥٠٪ مكافآت مدربين والنشاط الرياضى، ١٥٪ صندوق الجامعة ، ١٣٪ إشراف الكلية، ٢٪ نثريات ومصروفات إدارية، ٢٠٪ ضرائب الدولة .

[٣٨] أستاذ المناهج وعميد كلية التربية الرياضية جامعة بنى سويف
[٣٩] مدرس بقسم التدريب الرياضى بكلية التربية الرياضية جامعة بنى سويف
[٤٠] مدرس بقسم علم النفس الرياضى بكلية التربية الرياضية جامعة بنى سويف
[٤١] مدرس بقسم الترويح الرياضى بكلية التربية الرياضية جامعة بنى سويف

تدريب طلبة الامتياز فى المستشفيات الخاصة وأثرة فى جودة الرعاية الصحية

د/ مرفت عبد القادر أحمد[٤٢]

مهنة التمريض: هى خدمة مباشرة تهدف إلى استيفاء حاجات الفرد والأسرة والمجتمع في الصحة والمرض(الجمعية الأمريكية للتمريض)

يتوفر تعليم وتدريب ممارسى المهن الطبية عبر أرجاء العالم أجمع من خلال مدارس الطب، مدارس التمريض، ومدارس الشئون الصحية من خلال المنشات الصحية كالمستشفيات العامة والخاصة والتخصصية وغيرها. ولنا أن نلاحظ أن التدريب عادةً ما يتطلب درجةً علمية تخصصية كافية مع التركيز على الأنظمة المحورية للإحصائيات الحيوية، الأوبئة، إدارة الخدمات الصحية، السياسة الصحية، التربية الصحية، علم السلوكيات، وكذلك الصحة البيئية .

وهذه تجربة مقترحة بان يقضى طلبة كلية التمريض السنة التدريبية(الامتياز) فى المستشفيات الخاصة بجميع انحاء الجمهورية عامتا وبمحافظة بنى سويف خاصة تحت اشراف جامعة بنى سويف (بروتوكول رسمى) وهى تجربة سبق تنفيذها ببرتوكول رسمى ومعتمد بين (كلية التمريض جامعة القاهرة ومستشفى دار الفؤاد بـ٦ اكتوبر) وبين (كلية التمريض جامعة حلوان ومستشفى النيل البدراوي)

الهدف من التجربة :-

- نظرة جديدة الى طرق تقديم الخدمات الصحية
- عرض جديد للإدارة فى مجال الرعاية الصحية
- طريقة جديدة للتعرف والاستجابة لرغبات المستفيدين من الخدمة
- وإدارة كلية التمريض: عليها الدور التعليمى والدور الاشرافى والدور التوجيهى ومن حقها تطبيق سياسة الجزاء والعقاب والجزاءات على الطالب الغير ملتزم على حسب لوائح وقوانين الجامعة

وبذالك سنحقق ما هو أتى:

- رضاء المنتفعين من جودة اداء الخريجين
- زيادة الفاعلية فى أداء الطلبة وسيحصلون على خبرات متعددة من التدريب بالمستشفيات الخاصة.
- القدرة على المنافسة والتجديد فى اسلوب العمل
- تقليل التزاحم بالمستشفيات وعبئ تدريب طلبة الامتياز بمستشفيات محافظة بنى سويف

قد يكون الطالب عنوان كليته امام ادارة المستشفى الخاصة. مما يلزمه الحيطة والحظر. وقد يكون الطالب همزة الوصل بين المستشفى الخاصة والكلية والجامعة مما يوسع من دائرة

[٤٢] مدرس بكلية التمريض جامعة بني سويف

التواصل وتعدد المعرفة ومن المؤكد سيؤثر كل ذالك ايجابيا على الخدمات الصحية المقدمة للفرد والأسرة والمجتمع.

نموذج عملى لكلية التمريض فى مساهمتها فى رفع الوعى الصحى لدى المجتمع السويفي

د/ هدى عبدالمنعم عثمان الجندي[٤٣]

تعد الرعاية الصحية مجالا مهما من المجالات الحيوية التي تقاس على أساسها تقدم الدول والشعوب، بل لعل التقدم الطبي يأتي في المقام الأول، لما له من أهمية بالغة وتأثير كبير على حياة الأمم أفرادا وجماعات. كما أن المشاركة المجتمعية من الجامعة لها الأثر الكبير فى إثراء العملية الثقافية فى كافة المجالات ومن أهم هذه المجالات التى تهم كل فئات المجتمع المجال الصحي فمن هنا يظهر دور كلية التمريض بالنسبة للمجتمع فى مجال التثقيف الصحي والخدمة العامة فخدمة المجتمع وتنمية البيئة من الأهداف الاستراتيجية لكلية التمريض. وانطلاقا من الدور الأساسى للجامعة وكلية التمريض فى نشر الثقافة الصحية بين أفراد المجتمع كان لابد من وجود خطة مفعله للمشاركة المجتمعية تكمن فى الارتقاء بصحة وثقافة الأفراد وهذا يرجع الى التبادل الفعال بين الكلية والمجتمع. وارتباطا بالخطة الاستراتيجية للكلية والجامعة فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة فإن للمشاركة المجتمعية لكلية التمريض أعظم الأثر فى نشر الوعى الصحى للمجتمع المحيط ونشر الثقافة الصحية لجميع فئات المجتمع المحلى والأقل لمد يد المساعدة لكافة فئات المجتمع. ومن هنا أتت فكرة إنشاء مركز الأنشطه العلميه والتدريب (وحده ذات طابع خاص) بكلية التمريض - جامعة بنى سويف للارتقاء بالخدمة الصحية (معلومات وممارسات وسلوكيات) داخل وخارج القطاعات المختلفة لخدمة الفرد والأسرة والمجتمع من خلال التدريب على الرعاية الصحية بمعامل الكلية للعاملين وغير العاملين فى مجال التمريض بهدف مساعدة الفرد على المحافظة على الصحة والرعاية الذاتية والمحافظة على البيئة فى المجتمع وتقديم الخبرة والمشورة العلمية والفنية على المستوى القومى والدولى للتدريب والتعليم المستمر والإرشادات البحثية فى تخصصات التمريض المختلفة وكذا تخطيط وتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل بهدف تطوير المهارات الفنية وتحديث المعلومات فى المجالات التخصصية المختلفة فى التمريض والمجالات ذات الصلة.

[٤٣] مدرس بكلية التمريض – جامعة بنى سويف، ومنسق قسم إدارة التمريض ومسئول الامتياز بالكلية، ومدير مركز التدريب والأنشطة العلميه بالكلية

دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع العراقي
لجمعية الاصلاح للتنمية المجتمعية ايموذجا

د/ ئاسو صالح سعيد علي[٤٤]
د/ أركان سعيد خ**طاب**[٤٥]

تعد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية هي القوة الثالثة في العالم بعد الحكومات والقوى السياسية كما تصنفها منظمات الامم المتحدة وهي تمثل الحلقات الوسيطة بين الدولة والناس، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا تتعلق بالإنماء والمشاركة والسلام وهي التي تنجح وتعارض وتتكلم باسم المجتمع وتشكل جزءاً أساسياً من بنى المجتمع المدني ، وقد شهد هذا القطاع تطوراً وازدياد الحاجة اليها بشكل كبير في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فتأسست العديد من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية وفي شتى المجالات التي تهدف لخدمة المجتمع العراقي وتنميته حتى وصلت عدد شهادات التسجيل لهذه الجمعيات والمنظمات الى (١٨٣١) منظمة ومعية والتي تم تكييف وضعها القانوني بموجب قانون(١٢) لسنة ٢٠١٠م، وجمعية الاصلاح للتنمية المجتمعية التي تأسست عام ٢٠٠٥م احدى تلك المؤسسات التي تهدف الى حماية الانسان العراقي وتحصينه من الظواهر المدانة والسلوك اللاسوي وخاصة الاحداث والشباب والعمل على تنمية مواهبهم وصقلها من خلال دورات علمية معدة لهذا الغرض تم استعراضه كنموذج لتلك المؤسسات غير الحكومية التي تسعى للتعاون مع الحكومة لخدمة الانسان العراقي والمجتمع ودرء الاخطار الطارئة على المجتمع .

وقد تم استعراض في فصول البحث الحالي إذ ضم الفصل الاول النشأة والأهمية لمؤسسات المجتمع المدني وهدف البحث الحالي وضم الفصل الثاني نبذة عن المنظمات غير الحكومية العراقية والتأسيس واليات التأسيس وتركز عمل هذه المؤسسات في المدن العراقية والجداول الاحصائية الخاصة بها وبتأسيسها والمعوقات التي تواجهها في سبيل اداء مهامها وأهدافها، وضم الفصل الثالث نبذة مفصلة عن جمعية الاصلاح للتنمية المجتمعية والنشاطات والفعاليات التي قامت بها الجمعية والمعوقات التي تواجهها في سبيل اداء دورها الفعال في المجتمع وقد تقدم الباحثان قي الفضل الرابع بعدد من التوصيات العملية للارتقاء بمستوى اداء مؤسسات المجتمع المدني في العراق بصورة عامة.

[٤٤] مدير دائرة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
[٤٥] مدير مركز البحوث التربوية والنفسية/جامعة بغداد ونائب رئيس جمعية الاصلاح للتنمية المجتمعية

مؤسسات المجتمع المدني ودورها في نهضة الشعوب وتقدمها. دار أوقاف اللواتية في سلطنة عمان نموذجًا

د/ فيصل سيد طه حافظ[٤٦]

تعد قبيلة اللواتية من القبائل العمانية المشهورة التي لها مكانتها المعروف في تاريخ السلطنة في العصر الحديث. وينسب اللواتية إلى لؤي بن الحارث بن سامة بن لؤي القرشي ؛ ولذلك يطلق عليهم أحيانًا اللوائية وخففت الهمزة الي تاء فأصبحت اللواتية والنسبة إليهم اللواتي.

يمتلك اللواتية دارًا للأوقاف في سلطنة عمان تعرف باسم : (دار أوقاف اللواتية)، وذكر بعضهم أن بداية دار الأوقاف كانت في منزل الحاج علي سلطان أحد أعيان القبيلة. وفي سنة(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) انتقلت إدارة الأوقاف إلي المقر الحالي الكائن في حي الميناء بمسقط، وتقع الدار الحالية على مساحة ١٠٠٠م٢، وهو عبارة عن مبنى رئيسي يضم مكتب المشرف العام والإدارة، ومكتب الشئون الفقهية ومكتب الشئون المالية ومكتب العلاقات العامة، ويوجد بالدار قاعة للاجتماعات ومكتب لإصلاح ذات البين.

وتخضع الدار لقانون الأوقاف المعمول به في سلطنة عمان، وتخضع لإشراف وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالسلطنة ، ويخضع موظفو الدار لقانون العمل العماني.

وتعتمد الدار في مواردها على التبرعات السنوية من بعض أفراد القبيلة، كما تتحصل الدار على ريع إيجار العقارات التابعة لها، كما تتحصل على الهبات من بعض أفراد القبيلة.

وتسهم الدار في رفع المعاناة عن كاهل بعض الفقراء من أبناء اللواتية أو من خارجها؛ حيث تسهم في العديد من أوجه أعمال البر والإحسان.

وتضم الدار في عضويتها مجموعة من اللجان التي تشرف على أنشطتها المختلفة مثل لجنة صندوق القرض الحسن، ولجنة الإصلاح والإرشاد، ولجنة المراكز الثقافية الدينية، ولجنة المساجد، ولجنة تدريس النساء، ولجنة تدريس الرجال، ولجنة الخطباء، ولجنة السمعيات والصوتيات والمرئيات، واللجنة الثقافية، ولجنة المناهل، ولجنة الخدمات الاجتماعية- ، ولجنة التطوير والاستثمارات .

وتدور محاور هذا البحث حول النقاط التالية :

١- التعريف بدار أوقاف اللواتية .
٢- الهيكل التنظيمي لأوقاف اللواتية.
٣- الدور الخدمي والتنموي لأوقاف اللواتية في سلطنة عمان .
٤- الخدمات الاجتماعية التي تقدمها أوقاف اللواتية في داخل سلطنة عمان وخارجها .
٥- دور أوقاف اللواتية في دعم البحث العلمي .

[٤٦] أستاذ مساعد كلية الآداب – جامعة بني سويف

المنظمات غير الحكومية ورعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة (رؤى وتجارب عالمية)

د/ رانيا عبد المعز على الجمال[٤٧]

لقد أصبح تحقيق التعاون والتكامل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى بوجه عام، وبينها والجمعيات الأهلية بوجه خاص، أحد المتطلبات الضرورية آنياً ومستقبلياً لنجاح الجمعيات الأهلية في تحقيق رسالتها المنوطة بها، خاصة في ظل المتغيرات العالمية الراهنة ، وما فرضته حقائق السوق المتغيرة، والتطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة على المجتمعات المعاصرة من إجراء تغييرات عميقة في هيكلها ومحتواها، بما في ذلك علاقتها بالجمعيات الأهلية، لمواجهة مثل هذه المتغيرات من جهة، وللحفاظ على تكاملها وانسجامها من جهة أخرى. لذا أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية . فلم يعد فى مقدرة أية دولة، متقدمة أو نامية، أن تضطلع بكل المهام التنموية فى المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن الحد من الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وعلى هذا، فإن إحداث نقلة كيفية فى التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى ، ولا يكون رهنا باقتناع صانع القرار من عدمه.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على المحاور التالية:

أولاً: المنظمات غير الحكومية: دواعي الاهتمام بها، ونبذة تاريخية عنها، وخصائصها، ومجالاتها وأنشطتها.

ثانياً: رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة: خصائص وأهداف تأهيل المعاقين، ومراحل عملية التأهيل.

ثالثاً: دور المنظمات غير الحكومية فى رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة فى ضوء تجارب بعض الدول مثل : بلغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوغندا

رابعاً: خاتمـــــــــــــة.

[٤٧] أستاذ مساعد بقسم العلوم التربوية بكلية رياض الأطفال - جامعة الفيوم

دور مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بالواقع العلمي مؤسسة النخب الاكادنمية ايموذجا

د/ رائد رحيم خضير بريسم[٤٨]

تمثل منظمات المجتمع المدني عدد من الهباة التطوعية غير الاجبارية ، والتي لا تستلزم الربح المادي بل هدفها الاول خلق روح التعاون بين مكونات المجتمع المختلفة لعمل نوع من التوازن القائم على تحقيق مصالح وغايات المجتمع في عيش رغيد مصحوب بتكافل اجتماعي يضمن للفرد عيش مناسب يضمن له حفظ كرامته وماء وجهه.

وانطلاقا من جوهر المجتمع القائم على ترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والاستقرار والنهوض بمختلف نواحي الحياة برزت مؤسسة النخب الاكاديمية (احدى منظمات ابمجتمع المدني) لتأخذ على عاتقها ابراز الجانب العلمي والعملي للإنسان الرسالي ونشر ثقافة الاسلام الاصيل من خلال برامج منسقة تقوم بها في مختلف جامعات العراق ، تضمن هذه البرامج على سبيل المثال لا الحصر اقامة الندوات و اقامة معارض للكتاب، و المشاركة في حملة _نعم اتغير_ التي اطلقتها المؤسسة عبر نشر استمارة إلكترونية وغيرها الكثير من النشاطات المختلفة التي ادت الى نشر فكر ثقافي واسع جدا بين اوساط المجتمع العراقي وخاصة فئة الشباب بسبب الاحتكاك المباشر بين المؤسسة والشباب لذلك جاءت هذه الاوراق البحثية لتبين دور احدى منظمات المجتمع المدني في نشر الثقافة بمختلف انواعها بين صفوف ألجماهير اعتمد الباحث في هذه الاوراق البحثية على الكتب الرسمية الصادرة من مؤسسة النخب الاكاديمية ، وتم اعتبارها من قبل الباحث مصادر رسمية كونها تعتبر (وثائق غير منشورة) ..

[٤٨] مدرس جامعي التاريخ الاسلامي - كلية الامام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة- العراق- بغداد- البلديات

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة – ونماذج تطبيقية لبعض هذه الأدوار

د/ غيضان السيد علي عبد المجيد[٤٩]

أصبح مفهوم المجتمع المدني Civil Society من المفاهيم الرائجة والتي انتشرت بقوة في السنوات الأخيرة، إلى حد أن البعض اعتبر القرن الحادي والعشرين هو قرن المجتمع المدني بإمتياز.. بل ظهر مفهوم المجتمع المدني في الثقافة العربية الراهنة كمفهوم ملحٍ عقب ثورات الربيع العربي، وفي وقت أصبحت المجتمعات العربية تعاني من أزمات حقيقية لا تدري كيفية مواجهتها ، وبتجريب معظم الحلول ثم إثبات فشلها، يقدم المجتمع المدني نفسه كحل لم يتم تجريبه بعد بشكل كامل ، ولكن تعول عليه المجتمعات العربية آمالا كبيرة في الخروج بها من نفقها المظلم.

وتقوم فلسفة مؤسسات المجتمع المدني على ضرورة تقديم حلولا قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وليست حلولا يوتوبية وأفكارا مثالية غير قابلة للتنفيذ ، وذلك عبر تأسيس طريق جديد للتنمية الشاملة والمستدامة. حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تؤمن بأن حل مشكلاتنا المجتمعية لن يأتي من خارج المجتمع وإنما من داخله ، فالله" لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". ولذلك يرى العديد من الباحثين أن التنمية المستدامة والشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، وتفعيل المجتمع المدني لا يمكن أن يحدث إلا بتعميق الديمقراطية أو الشورى الملزمة . وتقديم وتنفيذ تصورات جديدة مركبة تنشأ بحكم الظروف المجتمعية المتجددة واتساع رقعة الفكر الحر وزيادة موجات المد الديمقراطي.

ويعد المجتمع المدني هو الأصل والأساس العقلي لأي شرعية سياسية ، وهو المسئول عن سلامة أو فساد الحياة السياسية، فإذا كانت الديمقراطية مزيفة والناس سلبيين ، وغير عابئين بما يحدث في مجتمعهم ومعرضين عن المشاركة في الحياة السياسية ، فإن هذا يرجع غالبا إلى عدم سلامة وفعالية البنية التحتية للحياة السياسية أي المجتمع المدني، ومن ثم ترتبط الحياة السياسية ارتباطا وثيقا بمدى فعالية المجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني الصالح تضع نظام حكم صالح، ومؤسسات المجتمع الديمقراطي يتمخض عنها نظام ديمقراطي، وعلى ذلك يكون المجتمع المدني ومؤسساته هي الأساس والروح لأي مجتمع يريد أن ينهض، وأن تستتب أموره ويلحق بركب التقدم والحضارة والمدنية ، لذلك عملنا خلال هذه الورقة البحثية على بيان: ما هو المقصود بالمجتمع المدني؟ وما هي مؤسساته؟وكيف يقدم المجتمع المدني كحل وبأي معنى؟ وما هي مبادئه وأركانه التي يقوم عليها؟ وما هو الدور المنوط بالمجتمع المدني من تبادل الرقابة والنقد والنصيحة بينه وبين الحكومة،

[٤٩] مدرس الفلسفة الحديثة بكلية الآداب جامعة بني سويف

ومراقبة الأمن، وحماية الأفراد، ومساعدة الحكومة في تقديم الخدمات العامة ، وأيضا دوره في مجال البيئة ومكافحة البطالة وعمليات نشر الوعي. وكيف تبقي سلطة المجتمع المدني ولا سلطة تعلوها غير سلطة القانون؟ ثم نختم بأمثلة تطبيقية قدمت حلولا لمجتمعاتها ، من قبيل ما قدمه الاسكتلندي آدم فيرجسون والأمريكي توماس بيّن والألماني هيجل والإيطالي جرامشي.

أثر القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، جمهورية الجزائر كحالة دراسية

د/ هشام محمد طاهر الليثي[٥٠]
أ/ صـــراية خـــلاف[٥١]

هناك تغييرات جوهريّة شهدها مفهوم التنمية في العقد المنصرم، ولاسيما مع العولمة الاقتصاديّة وما رافقها من تأثيرات على اقتصاديات الدول العربية بخاصة والدول النامية بعامة، وفي ظلّ هذا التوجه، بادرت العديد من الحكومات في الدول العربية إلى تبنّي برامج التصحيح الهيكلي، وإلى تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصاديّة، خصوصاً أن تشجيع الابتكارات المالية للقطاع الخاص وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعميق جذور الأسواق المالية المحلية وزيادة نموّ القطاع المالي المحلّي، شكّلت محوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والتنموية العربيّة، حيث شهد ترحيب القادة العرب في ختام أعمال القمة الاقتصادية الثانية بشرم الشيخ فى ١٩/١/بإطلاق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلق فكرته أمير الكويت لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص برأسمال ملياري دولار.

ومن هنا جاء البحث فى قسمه الاول بدراسة آليات المشاركة بين الاستثمار العام والخاص بالتطبيق على قطاع الأعمال وكذلك دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد وتأهيلها في الجزائر كمثال حي في ظل التعاون الدولي، ومنها برنامج ميدا(MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج التعاون مع البنك الدولى

كما نحاول في القسم الثاني التطرق لمحاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وضرب أمثلة عن التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالتعاون الجزائري الألماني والتعاون الجزائري الكندي.

اما في القسم الثالث فنتناول دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المتكاملة من منظور شمولى يتضمن اوجه عديدة من التنمية الاقتصادية والمستدامة والاجتماعية والديمغرافية والعمرانية...

وقد حاولت الدراسة الاجابة إشكاليته الرئيسية المتضمنة التساؤل حول ماهية جملة الآليات والإجراءات التي تشكل الإطار الرئيسي لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للمجتمعات العربية؟...ومنه تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية مثل: ما هو الدافع لعملية التنمية الاقتصادية وما هي مختلف العوائق التي تتعرض لها؟، و

---

[٥٠] مدرس التصميم المعمارى بقسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة جامعة بنى سويف

[٥١] استاذة تسويق ومساعد محاسب بالمدرسة متعددة الاختصاصات بلدية فكرينة بمدينة عين البيضاء ولاية ام البواقي - الجزائر

لماذا نتبنى سياسة الخصخصة؟، وما هي التحديات التي تواجه الدول منتهجة سياسة الخصخصة؟ وما هو دور القطاع الخاص بها .

ومن خلال العرض السابق نصل الى الخاتمة و هي خلاصة ما سبق مع الخروج ببعض الملاحظات والاستنتاجات و منها الوصول الى التوصيات العامة.

الدعم التشريعي للجمعيات الأهلية بين الواقع والمأمول

أ.د/ مصطفى عبد الجواد[٥٢]

تلعب الجمعيات الأهلية دورا مهما في الارتقاء بالمجتمع وتنمية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ويتوقف نجاح هذا الدور على السياسية التشريعية تجاه الجمعيات الأهلية.

وقد عالجت ورقة العمل هذه السياسة من خلال ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: دور التشريع في تيسير إنشاء الجمعيات الأهلية.

المحور الثاني: دور التشريع في تيسير أعمال الجمعيات الأهلية وتحقيق أهدافها.

المحور الثالث: الدور المأمول للتشريع في مجال الجمعيات الأهلية

وقد لخصت الورقة التيسيرات الدستورية والتشريعية في مجال الجمعيات الأهلية.

وانتهت إلى بعض التوصيات التي من شأنها تحقيق أهداف الجمعيات الأهلية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة بما يؤثر على رفعة الشعوب وتقدمها.

[٥٢] وكلية كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث

استرجاع المواد المغناطيسية وألياف السليلوز من تذاكر مترو الانفاق

د/ وليد محمد رشاد محمد داعوش[٥٣]

تم فى هذا البحث تجميع بعض التذاكر المستعملة من صناديق القمامة من محطات مترو انفاق القاهرة الكبرى حيث يبلغ الاستهلاك اليومى ما يقرب من مليون وخمسمائة الف تذكرة والتى يتم استيرادها من فرنسا على هيئة بكر مجهز لإنتاج التذاكر حيث تنتج البكرة الواحدة ما يبلغ من ٢٥٠٠ تذكرة. وبعد استخدام التذاكر من قبل الركاب يتم تجميعها و فرمها والتخلص منها بالحرق بمعرفة جهاز مترو الأنفاق.

استخدمت التذاكر المستعملة فى هذا البحث حيث تم تحليل الخامات التى تدخل فى تصنيع التذاكر. ووجد ان التذكرة تتركب من طبقتين الأولى(ذات اللون الأصفر) عبارة عن شريط ورقى سميك ملصق عليه طبقة أخرى(ذات اللون البنى) مكونة من شريط رقيق من مادة معدنية مغناطيسية حساسة. تم دراسة كيفية فصل هاتين المادتين باستخدام طرق ومحاليل عديدة.

وبعد فصل هاتين المادتين تم عمل تجارب باستخدام جهاز حيود الأشعة السينية حيث وجد بأن المادة المغناطيسية (ذات اللون البني) تتركب من أكسيد الحديد المغناطيسى Fe_3O_4 وهى مادة تكتسب المغناطيسية عند مرورها فى ماكينة التذاكر فى رحلة الذهاب وتفقدها عند تمريرها مرة اخرى فى الماكينة فى رحله العودة. كما وجد أن نسبة هذه المواد المغناطيسية (أكسيد الحديد المغناطيسى) تبلغ حوالى ٣٪ من الوزن الكلى للتذكرة. وبعمل دراسة لعدد كبير من التذاكر المستعملة وجد بأن كل طن من التذاكر المستعملة يحتوى على حوالى ٣٠ كيلو جرام من أكسيد الحديد المغناطيسى. ومن ثم فان هذه النسبة ذات قيمة جديرة بالاسترجاع لاستخدامها فى اغراض عديدة.

بالإضافة الى ما سبق انه تم استخدام طريقة الفرم والطحن الميكانيكى للشريط الورقى السميك (الأصفر) المكون للتذكرة حيث تم الحصول على الياف سليلوزية والتى يتكون منها هذا الشريط الورقى. حيث استخدمت كميات الألياف بعد خلطها بمواد لاصقة بنسب معينة وتم كبسها فى قوالب ذات ابعاد محددة تحت ضغط كبس عالي يبلغ ١٠٠ بار ثم تجفيف هذه القوالب المكبوسة فى افران خاصة عند ١٢٠ درجة مئوية لمدة ١٢ ساعة تم الحصول على قوالب من الخشب المخلق والذى يتوقع استخدامه فى اغراض عديدة.

ومما تقدم فأنه نوصى باسترجاع المواد الخام المكونة لتذاكر مترو الانفاق المستعملة حيث ان المواد المكونة لها جديرة بالاسترجاع وليس لإلقائها أو حرقها وذلك حفاظا على البيئة وكذلك حفاظا على المواد الخام المهدرة.

---

[٥٣] استاذ مساعد علوم وتكنولوجيا المواد جامعة حلوان- كلية التعليم الصناعى-قسم تكنولوجيا الإنتاج

استحداث تشريعات خاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنية

د/ أحمد رضا عبد العليم جلالي[٥٤]

عرض واستحداث تشريعات خاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنيه وعرض بعض السياسات الخاصة بالأسس الاستراتيجية للمشاريع الوطنيه الخدمية وخاصة المشاريع القوميه كالمشاريع البيئية وذلك لعدد عشرة من الأسس الإستراتيجية المتعلقة بمتطلبات التنمية المستدامة.

وأهمية دور التشريعات القائمة محلياً ودوليا فى تشجيع مؤسسات الأعمال الخاصة ومؤسسات المجتمع المدنى لرفعة شعوبها وتقدمها وكذلك فى ربط المشروعات العلمية الإستراتيجية بالجامعات من خلال تطبيق الأسس الاستراتيجية مستحدثة حسب طبيعة المشروع للمشاريع الوطنيه الخدمية وتطبيقها بسياسات ومعايير ثابتة قابله للتغيير حسب المرحلة.

[٥٤] أستاذ مساعد بكلية العلوم جامعة بني سويف

دور حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة وإرساء معالم الدنمقراطية التشاركية

د/ بوحنية قوي[٥٥]
أ/ بوطيب بن ناصر[٥٦]

مقدمة :

يلقى مصطلح المجتمع المدني في العصر الحديث رواجًا أكاديميا وعلميا على جميع الأصعدة الدرجة أخذ البعض يتحدث عن إقامة مجتمع مدني على مستوى إقليمي أو قاري، أو دولي، وقد لقيت فكرة المجتمع المدني قبولا وانتشرت في الدول النامية، كما في باقي دول العالم في سياق مناقشة الخيرات الديمقراطية التي تطرحها الأزمات السياسية التي تشهدها الدول في ظل الأنظمة السلطوية .

وقد تكاثرت مؤسسات المجتمع المدني في هذا العصر، وترسخ دورها حتى أصبحت سمة الأنظمة السياسية في الدول الحديثة، قد أصبحت قوة الدولة تقاس بمدى تزايد حركات المجتمع المدني ،كون حركات المجتمع المدني يسعى إلى سد الفراغ الذي تعجز الدولة عليه كون الدولة لا تستطيع الوفاء بمتطلبات جميع الفئات الاجتماعية، من هنا يتعاظم دور حركات المجتمع المدني لأنها مؤسسات لا تهدف إلى تحقيق الربح، من نجد أن الدول المتقدمة تسعى دعم مؤسسات المجتمع المدني بغية تقوية مؤسسات الدولة فالي أي مدى تساهم: حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة ، وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية ؟

ستتم الإجابة عن الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية وفقا للمحاور التالية :

المحور الأول: المجتمع المدني مقاربة المفهوم .

حاول الباحثان خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم حركات المجتمع المدني كون المفهوم هو مثار جدل بين الفقهاء سواء من حيث المفهوم أو من حيث مكونات المجتمع المدني فهناك من يدخل الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف الفواعل الاجتماعية ضمن حركات المجتمع المدني .

المحور الثاني : المجتمع المدني وتقوية مؤسسات الدولة مركزيا –البرلمان- .

حاول فيه الباحثان التطرق إلى دور حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة مركزيا وذلك من خلال مشاركة مختلف حركات المجتمع المدني أحزابا وجمعيات ونقابات في مؤسسا الدولة المركزية خاصة المجالس المنتخبة مركزيا كالبرلمان أين يكون الدور الفعال لحركات المجتمع المدني في المشاركة في رسم معالم السياسة العامة للدولة، كما يمكن حركات

---

[٥٥] عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة ورقلة- الجزائر
[٥٦] أستاذ مساعد –ب- قسم الحقوق- جامعة ورقلة

المجتمع من ممارسة الرقابة على مختلف مؤسسات الدولة، وذلك عن طريق الرقابة التي يمارسها أعضاء البرلمان على أعمال الحكومة وهذا ما يزيد من تقوية هذه المؤسسات.

المحور الثاني: المجتمع المدني وتقوية مؤسسات الدولة المحلية .

قد حاول الباحثان في هذا المحور التركيز ، على الدور الذي تلعبه حركات المجتمع المدني، في تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية ، وذلك من خلال الدور الاساس الذي تمارسه هذه الحركات ان انطلاقا من كونها مؤسسات لا تهدف الى تحقيق الربح بل تسعى تحقيق متطلبات مختلف الفئات الاجتماعية، ويتجلى هذا الدور من خلال عمليات الرقابة الشعبية التي تمارسها حركات المجتمع المدني المختلفة ، كما أن حضورها الدائم والفعال في المجالس المنتخبة المحلية يسهم في رسم معالم سياسة محلية تكون أكثر قوة وهذا مما يزيد من قوة المؤسسات المحلية .

الخاتمة:

يعتبر الدور الذي تلعبه حركات المجتمع المدني، في تقوية مؤسسات الدولة مركزيا ومحليا غاية في الأهمية كون الشراكة الحقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، تؤسس إلى إشراك المواطن البسيط في رسم معالم السياسة في الدولة محليا ومركزيا ، والملاحظ أن الدول الأكثر ديمقراطية يكون الدور فعالا فيها لحركات المجتمع المدني، وهذا ما جعل مؤسسات الدولة غاية في القوة، لان ما تعجز الدولة المركزية عن تحقيقه، يسعى قطاع المجتمع إلى إكمال ما عجزت الدولة عليه وهذا يساعد على تقوية مؤسسات الدولة، ويخلق مناخا من الشراكة بين مؤسسات الدولة وحركات المجتمع المدني، وما المشاكل التي تعيشها الدولة القطرية العربية، إلا نتاج نظرة الريبة التي ينظر بها حركات المجتمع المدني في الدول العربية .

دور التشريعات العراقية في تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التقدم الاقتصادي

د/ أحمد خلف حسين الدخيل[٥٧]
د/ عيسى تركي خلف حمدي الجبوري[٥٨]

يوماً بعد يوم يزداد الاهتمام العالمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التقدم الاقتصادي، خاصة بعد تراجع دور الدولة إلى ما يقارب الوظائف التقليدية الثلاث من أمن ودفاع وقضاء، ويبدو العراق من أكثر الدول التي يحتاج الاقتصاد فيها إلى تكاتف جهود القطاع الخاص مع القطاع العام لتدارك ما حصل فيه من خراب خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب ما مر به من حروب وما يواجهه من ظروف أمنية داخلية غير مستقرة، فضلاً عما يتبناه دستوره لعام ٢٠٠٥ النافذ من فلسفة فردية تفسح المجال واسعاً للقطاع الخاص للعب دور اكبر على جميع المستويات.

وبغرض الإحاطة بالموضوع من كافة الجوانب لا بد من التطرق إلى ما يأتي :-

أولاً :- أهمية الدراسة: تنبع الأهمية مما يعول على القطاع الخاص لعبه في العراق من دور في الرفع من شان الاقتصاد العراقي .

ثانياً :- مشكلة الدراسة : تتجسد مشكلة الدراسة في كيفية قيام المشرع العراقي بتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التقدم الاقتصادي المنشود والآليات التي يمكن للمشرع اعتمادها في تنظيم الحلول لهذه الإشكالية دون أن يلزم القطاع الخاص بأية واجبات قانونية.

ثالثاً:- فرضية الدراسة: تفترض الدراسة إمكانية لعب المشرع دوراً فعالاً في تنظيم عملية التنمية والتقدم الاقتصادي من خلال استخدام المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص.

رابعاً: منهجية الدراسة: سنعتمد في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي للنصوص القانونية الخاصة بالموضوع في التشريعات العراقية لمعرفة مدى انسجامها مع الواقع الاقتصادي في البلد.

خامساً :- هيكلية الدراسة :- وفي سبيل ذلك سنقسم الدراسة على ثلاثة مباحث نخصص الأول لمساهمة القطاع الخاص في التقدم الاقتصادي من خلال البحث في مضمون هذه المساهمة وتطورها التاريخي، فيما نكرس الثاني لدور التشريعات الضريبية في الفرض والحوافز في عملية التشجيع ، اما الثالث فيكرس لدور تشريعات الاستثمار العامة والخاصة في تشجيع القطاع الخاص.

---

[٥٧] استاذ جامعي كلية القانون – جامعة تكريت
[٥٨] استاذ جامعي كلية القانون – جامعة تكريت